UN ECONOMIC COMMISSION
3 JUN 1999
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

E/ESCWA/UNCTC/87/1

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
29 FEB 1988
STATISTICS

آثار عمليات الشركات عبر الوطنية على التنمية

في المملكة العربية السعودية

التوزيع : محدود
E/ESCWA/UNCTC/87/1
٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧
ARABIC
الأصل : بالعربية

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

شعبة التخطيط الانمائي

الوحدة المعنية بالشركات عبر الوطنية

آثار عمليات الشركات عبر الوطنية على التنمية

في المملكة العربية السعودية

أعد هذه الدراسة الدكتور سعيد سعد مرطان، استاذ مساعد في جامعة الملك سعود، (الرياض)، بصفة خبير استشاري لدي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ولا تعكس الآراء الواردة في هذه الدراسة بالضرورة آراء اللجنة.

87-0978

مقدمة

تمثل العلاقات الاقتصادية الدولية العمود الفقري للتعاون والتفاهم الدوليين ، وهي في كثير من الاحيان ، الموجه الاول للقرارات السياسية للدول. كما تعد الشركات عبر الوطنية (او متعددة الجنسية)، التي ترسخ دورها الى حد كبير في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، احد مظاهر هذه العلاقات. الا ان الملفت للنظر هو استمرارية نمو دور هذه الشركات في التجارة الدولية والاقتصاد العالمي ، بحيث اضحت لقراراتها وتصرفاتها انعكاسات بالغة الاهمية على العلاقات الاقتصادية الدولية بصفة عامة ، وعلى اقتصاديات الاطراف المتعاملة مع الشركات بصفة خاصة. وتفيد الدراسات التي قامت بها وكالات الامم المتحدة المعنية بظاهرة الشركات عبر الوطنية ، ان الشركات عبر الوطنية قد وسعت انشطتها في الخارج خلال فترة السبعينيات ، بمعدل اسرع من نمو نشاطاتها في بلدانها الاصلية. فقد ارتفعت نسبة مبيعات الفروع الاجنبية لعينة من كبرى الشركات عبر الوطنية ، الى اجمالي المبيعات من حوالي ٣٠ في المائة سنة ١٩٧١م الى حوالي ٤٠ في المائة سنة ١٩٨٠م. كما بلغ تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الدول النامية حوالي ١١ بليون دولار سنويا خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٠م، وبلغ ٣٦ بليون دولار سنويا لنفس الفترة فيما بين الدول المتقدمة (١).

ولكي يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة الاقتصادية الدولية ، وما يمكن ان تساهم به في تنمية اقتصاديات الدول النامية ، يكون من المناسب النظر في مبررات وكيفية نشاتها، وذلك بالعودة الى بدايتها الفعلية في فترة ما بعد عصر الاقطاع في اوروبا.

تمتد جذور هذه الظاهرة الى الماضي البعيد عندما قام التبادل التجاري بين مختلف الامم والشعوب، باشكاله المتعددة ، وضمن اطر المفاهيم الاقتصادية السائدة آنذاك. وقد احتلت التجارة الخارجية مكانا متميزا في الفترة التي تلت انهيار عصر الاقطاع في اوروبا، وبداية ظهور الدول الاوروبية المستقلة، وهي ما تسمى فترة (او عصر) التجاريين. ففي خلال هذه الفترة التي امتدت من منتصف القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، حظيت التجارة الدولية باهتمام الدول الاوروبية باعتبارها مصدر ثرائها. فيمكن للدولة ان تنعم بكميات وافرة من المعدن النفيس (الذهب والفضة)، طالما استطاعت ان تحدث فائضا في الميزان التجاري. وقد ادت هذه السياسة الى زيادة اعداد الشركات الاستعمارية التي تبحث عن المواد الاولية في الدول النامية، لتوفير مدخلات الانتاج لصناعتها الرئيسية في الدول الاصلية. وفي نهاية القرن الثامن عشر، ظهرت بعض الافكار الاقتصادية التي تنادي بحرية التجارة والعمل، وتنادي باهمية التخصص وتقسيم العمل، على المستويين المحلي والدولي، تبعا للقدرات (الميزات) النسبية لكل دولة. وقد ادى انتشار وقبول هذه المفاهيم الى تدفق الاستثمارات المباشرة الى الدول النامية،

---

(١) مركز الامم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية: الشركات عبر الوطنية في التنمية العالمية - الدارسة الثالثة، (الامم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٨٣) ص: ٤.

بهدف تنمية مصادر المواد الاولية. وتميزت هذه الاستثمارات عن سابقتها في انها اصبحت اصول ثابتة في الدول النامية، على هيئة مصانع وشركات تعدين تابعة لمنشآت تعتبر النواة الاولى للشركات عبر الوطنية.

ويلاحظ ان هذه الاستثمارات تختلف عن الشركات الاستعمارية التي ظهرت قبلها في عدة وجوه. فاهداف الشركات الاستعمارية كانت تنحصر في البحث عن المواد الاولية لتلبية حاجة الصناعات القائمة في دولها الاصلية (المستعمِرة)، دون توجيه اهتمام يذكر، الى تنمية الاقتصاد المحلي. فبدلا من ان تسهم في تنمية الصناعة المحلية، كما هو الحال الى حد ما، بالنسبة للشركات عبر الوطنية، تعيش في عزلة شبه تامة. اما آثارها الاقتصادية فكانت تظهر اكثر في الدول المصدرة للاستثمارات وليس الدول المضيفة للاستثمارات.

وقد نما عدد ونشاط الشركات عبر الوطنية في القرن التاسع عشر، نتيجة الازدهار الاقتصادي الذي عاشته اوروبا، وارتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة النمو السكاني الذي شهدته. ثم اخذ العرض يتغير تدريجيا، اذ لم تعد المشكلة الرئيسية التي تواجه الدول الصناعية هي مشكلة الحصول على المواد الاولية، بل انما مشكلة تسويق منتجاتها من السلع النهائية والرأسمالية والخدمات. واضحى هناك اهتمام اكثر للبحث عن اسواق من البحث عن مصادر للمواد الاولية[(١)].

وبغض النظر عما اذا كانت المنشآت عبر الوطنية تتوسع بحثا عن المواد الاولية او عن اسواق لتصريف منتجاتها، فان المحصلة النهائية والهدف الرئيسي هو تعظيم حصيلة الارباح. فقد يتحقق هذا الهدف من خلال زيادة حجم مبيعاتها عن طريق دخولها الى اسواق دولية جديدة. فلو انشأت فروعاً لها في دول اخرى فقد يساعدها ذلك على تجاوز القيود المفروضة على الواردات، كما يحد من تاثير التقلبات في اسعار الصرف. من ناحية اخرى، يمكنها الاستفادة من مزايا الاجور المنخفضة للعمل، وتكاليف المواد الاولية في بعض الدول، او ربما انخفاض تكاليف النقل لقربها من الاسواق الرئيسية وغيرها من المزايا.

ان مما يزيد في تفوق هذه الشركات على الشركات المحلية، بجانب ضخامة امكاناتها المادية والادارية والفنية، هو وجودها في اكثر من دولة، وعملها الدؤوب على الاستفادة من الظروف والامكانات المختلفة للدول لتنمية مصالحها.

---

(١) Endel J. Kolde, International Business Enterprise, (Prentice-Hall Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1973) pp. 131 – 149.

لذلك تعرف الشركات عبر الوطنية (او متعددة الجنسية) بانها تلك الشركات التي تمارس نشاطاتها في اكثر من دولة. وتعرفها الامم المتحدة بانها تلك الشركات التي "تضم كيانات توجد في بلدين او اكثر بصرف النظر عن الشكل القانوني وميادين النشاط الذي تمارسه هذه الكيانات، تعمل طبقا لنظام لاتخاذ القرارات يتيح وضع سياسات متلاحمة واستراتيجية مشتركة عن طريق واحد او اكثر من مراكز اتخاذ القرارات، وهو النظام الذي ترتبط فيه الكيانات بعضها ببعض، بالملكية او بغيرها، بصورة تجعل في امكان واحد منها او اكثر ان يمارس نفوذا كبيرا على انشطة الكيانات الاخرى، وان يشارك بصفة خاصة، غيره المعرفة والموارد والمسؤوليات"(١). وهي باختصار عبارة عن مؤسسات اعمال تملك وتتحكم في الانتاج وتقديم الخدمات في اكثر من دولة.

تتباين الآراء حول مدى مساهمة الشركات عبر الوطنية في التنمية الاقتصادية للدول المضيفة. فما من شك في ان الشركات عبر الوطنية تملك الموارد الاقتصادية والقدرات الادارية والفنية التي تؤهلها لتعمل كادوات فعالة في تنمية اقتصاديات الدول النامية. الا ان مرد التباين في الآراء هو اختلاف تجارب الدول مع هذا النمط من الشركات، والظروف الاقتصادية والتقنية للدول المضيفة وطبيعة الاستثمارات والهيكل الاداري والتنظيمي للدول. فهناك من الاقتصاديين من يرى بأن وجود الشركات عبر الوطنية يساهم ايجابيا في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفير راس المال الذي تعاني من شحه معظم الدول النامية، وجلب التقنية الاجنبية والخبرات والمهارات، وقدراتها المختلفة لاستغلال الفرص الاستثمارية وادارة وتنظيم المشاريع. كما ان وجودها يدعم الاقتصاد المحلي من خلال زيادة القيمة المضافة للمجتمع (الاجور، الارباح، والعوائد الاخرى)، كما قد تحسن من وضع ميزان المدفوعات من خلال تنمية الصادرات والحد من الواردات.

الا ان سوء تصرف بعض الشركات، والامثلة كثيرة على ذلك، يثير قلقا محسوسا على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء، ازاء آثارها السلبية على التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة، وعلى الجوانب السياسية والاجتماعية ايضا.

فيمكن لهذه الشركات ان تتلاعب بحجم الانتاج في الدول المختلفة وتحويله من بلد الى آخر، مما يلحق الضرر بقطاعات الاقتصاد المختلفة. كما ان دخولها الى السوق المحلية قد يعيق نمو القدرات الانتاجية المحلية. كما انها قد لا تكون الوسيلة الأمثل لاكتساب التقنية، حيث تلجأ معظم الشركات الى استخدام تقنيات متطورة جدا بحيث يصعب استيعابها مع تضييق فرص نقلها، اضافة الى جلبها لعمالها من خارج البلد المضيف. وتلجأ بعض الشركات الى استخدام ما يعرف بالتسعير التحويلي (Transfer Pricing)، مثل

---

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. الاجتماع الحكومي الاقليمي لبلدان غربي آسيا بشأن مشروع مدونة الامم المتحدة لقواعد سلوك الشركات عبر الوطنية، ١٨-١٩ نوفمبر ١٩٨٥م بغداد: ملف المراجع ص: ٩.

ان تخفض اسعار المواد الخام المنتجة محليا لتجني الارباح في المنتجات النهائية وذلك لتفادي قيود الصرف الاجنبي او دفع ضرائب محلية. اضافة الى آثارها السلبية على العادات والقيم الإجتماعية في البلدان المضيفة، ونفوذها فيما يتعلق بالقرارات السياسية.

ان ادراك الدول النامية للقدرات الاقتصادية والفنية للشركات عبر الوطنية ومقدار ما يمكن ان تساهم به في عجلة التنمية الاقتصادية، من جانب، وقلقها من امكانية سوء استخدام هذه الموارد والقدرات من جانب آخر، كان وراء الحاح هذه الدول بوجوب تنظيم سلوك هذه الشركات. ومن ثم فقد اتجهت الجهود لايجاد اطار دولي يقلل من الآثار السلبية لانشطة الشركات عبر الوطنية ويزيد من مساهماتها الايجابية في التنمية. وقد اثمرت هذه الجهود الدولية في ظهور عدد من المدونات الدولية لقواعد سلوك الشركات عبر الوطنية والمبادئ التوجيهية لهذه الشركات. واصبح اخضاعها لمعايير تنظيمية دولية يحظى باهتمام مختلف الوكالات التابعة للامم المتحدة، والمنظمات الاقليمية والدولية الاخرى(١).

تهدف هذه الدراسة الى تقويم مساهمة الشركات عبر الوطنية في التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. وتتكون الدراسة من مقدمة واربعة فصول. يناقش الفصل الاول معالم السياسة السعودية تجاه الشركات عبر الوطنية، ثم يستعرض الفصل الثاني صور مشاركة الشركات عبر الوطنية. اما الفصل الثالث فيهتم بقياس مساهمة هذه الشركات في تنمية الاقتصاد المحلي، ممثلة في مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، والتوظيف، وميزان المدفوعات. ثم تتعرض الدراسة في الفصل الرابع لتاثير هذه الشركات من خلال دورها في نقل التقنية وتاثيرها على انماط الانتاج والاستهلاك ولجوئها الى التسعير التحويلي. وينتهي الفصل بمحاولة لاستشفاف مستقبل هذه الشركات ودورها في الاقتصاد السعودي، وتختتم الدراسة بطرح بعض الاقتراحات والتوصيات.

---

(١) مركز الامم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية. الشركات عبر الوطنية في التنمية العالمية، (مرجع سابق) ص: ١٩٩.

المحتويـــــات

	صفحة
فهرس المحتويات	آ
فهرس الجداول	ج
مقدمة	١
الفصل الاول: معالم السياسة السعودية تجاه الشركات عبر الوطنية	٥
آ - سياسات دعم وتشجيع المشاركة الاجنبية	٦
١- المزايا والحوافز الممنوحة بموجب نظام استثمار راس المال الاجنبي	٦
٢- مزايا وتسهيلات مصرفية	٧
٣- مزايا اخرى	٨
ب- سياسات المراقبة والتنظيم	٨
ج - اداة المراقبة ومتابعة التنفيذ: لجنة (ومكتب) استثمار راس المال الاجنبي	١١
الفصل الثاني: الاوجه المختلفة لانشطة الشركات عبر الوطنية في اقتصاد المملكـــة العربية السعودية	١٢
آ - انواع المشاركة	١٣
١- الاستثمار المباشر	١٣
٢- اتفاقيات استخدام التراخيص وبراءات الاختراع والعلامات التجارية	١٤
٣- اتفاقيات التشغيل والادارة والتدريب	١٤
٤- عمليات تسليم المفتاح	١٥
ب- الصور المختلفة للشركات عبر الوطنية العاملة في المملكة العربية السعودية	١٥
١- الشركات الاجنبية	١٥
٢- الشركات المختلطة	٢١

صفحة

الفصل الثالث: دور الشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العربي السعودي ٢٧

آ - مساهمة الشركات عبر الوطنية في الناتج المحلي الاجمالي ٢٧

ب- دور الشركات في التوظيف ٣٢

ج- اثر الشركات عبر الوطنية على ميزان المدفوعات ٣٥

د- أثر الشركات على العائدات والاسعار ٣٧

الفصل الرابع: الآثار المترتبة على وجود الشركات عبر الوطنية على بعض القطاعات ٣٩

آ - نقل التقنية ٣٩

١- استيراد السلع والمعدات ٤٠

٢- مشاريع تسليم المفتاح ٤١

٣- الافلام والمنشورات والمتاحف العلمية والمعارض الدولية وغيرها من وسائل الاعلام ٤١

٤- اتفاقيات التشغيل والادارة والتدريب ٤١

٥- اتفاقيات استخدام التراخيص وبراءات الاختراع والعلامات التجارية ٤١

٦- الاستثمار الاجنبي المباشر ٤٢

٧- خدمات المكاتب الاستشارية ٤٣

ب- انماط الانتاج والاستهلاك ٤٣

ج- الاثر الثقافي والاجتماعي للشركات ٤٣

د- دور الشركات عبر الوطنية في عملية التنمية: نظرة مستقبلية ٤٣

خلاصة وتوصيات ٤٥

قائمة المراجع ٤٩

فهـــرس الجـــداول

رقم الجدول	عنـــــوانـــه	صفحـة
١ -	اجمالي القروض الممنوحة للشركات المختلطة حتى نهاية عام ١٩٨٦م	٩
٢ -	عدد الشركات الاجنبية المسجلة خلال الفترة ١٣٩٧-١٤٠٥هـ	١٧
٣ -	عدد الشركات الاجنبية المتعاقدة وقيم عقودها تبعا للدول الأم، في الفترة ١٣٩٧-١٤٠١هـ	١٨
٤ -	عدد الشركات الاجنبية المتعاقدة مع جهات حكومية وقيم عقودها تبعا للجهات المتعاقدة معها في الفترة ١٣٩٧-١٤٠١هـ	١٩
٥ -	عدد وقيمة العقود التي ابرمتها الشركات الاجنبية طبقا للانشطة الاقتصادية خلال الفترة ١٣٩٧-١٤٠١هـ	٢٠
٦ -	عدد الشركات المختلطة خلال الفترة ١٣٩٥-١٤٠٥هـ	٢٢
٧ -	توزيع الشركات المختلطة حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة ١٣٩٥-١٤٠٥هـ	٢٣
٨ -	تطور الشركات السعودية ذات رأس المال المختلط للفترة ١٤٠١-١٤٠٧هـ	٢٤
٩ -	توزيع الاستثمار الاجنبي على فروع قطاع الصناعة خلال الفترة ١٣٩٥-١٤٠٤هـ	٢٥-٢٦
١٠-	الناتج المحلي الاجمالي، ومساهمة قطاع الزيت والاستثمارات المباشرة وحجم عقود الشركات الاجنبية خلال المدة ١٣٩٤/١٣٩٥-١٤٠٣/١٤٠٤هـ	٢٩
١١-	شركات سابك وشركاؤها الاجانب، حتى سنة ١٩٨٥	٣١
١٢-	الصادرات، الحساب الجاري، الاستثمارات الاجنبية وعائد الاستثمار وقيم العقود للفترة ١٩٧٤-١٩٨٤م	٣٦

الفصل الاول

معالم السياسة السعودية تجاه الشركات عبر الوطنية

انتهجت المملكة العربية السعودية اسلوب التخطيط للتنمية ابتداء من عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م)، حيث صدرت اول خطة تنمية خمسية. ثم اعقبها ثلاث خطط خمسية للتنمية كان آخرها خطة ١٤٠٥-١٤١٠هـ. انصب اهتمام الخطتين الاولى والثانية على محاولة الاستفادة المثلى من عائدات النفط المتزايدة في بناء التجهيزات الاساسية للبلاد وتطوير القوى البشرية. فعنيت بانشاء الطرق والمطارات والموانىء وتوفير خدمات التعليم والتدريب والصحة العامة والرعاية الاجتماعية، كما تبنت برامج تحسين الخدمات الحكومية الاخرى. ثم صدرت الخطة الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥ هـ) لاستكمال منجزات الخطتين السابقتين ودفع عملية التنمية بمعدلات اكبر وخاصة بعد ان تقلصت معظم الاختناقات التي شهدتها الخطة الثانية. فإضافةً الى السير في استكمال التجهيزات الاساسية وتنمية القوى البشرية، اهتمت الخطة بتوجيه المزيد من الاستثمارات نحو القطاعات الانتاجية في الصناعة والزراعة والخدمات المكملة بهدف زيادة وتنويع الانتاج. ومن ثم، تقليل الاعتماد على النفط كمصدر شبه وحيد للدخل. اما الخطة الرابعة (١٤٠٥-١٤١٠ هـ) فركزت على الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد واستمرارية تطوير القطاعات الانتاجية. كما تبنت فتح المجال امام القطاع الخاص للقيام بدور ايجابي في بناء الاقتصاد، ليعوض بعضا من الانحسار الحكومي في هذا الشأن[1].

لقد ترتب على توسع الحكومة في الانفاق على برامج التنمية، ومنح الحوافز والمزايا السخية للمستثمرين المحليين والاجانب، وانتهاجها لنظام الاقتصاد الحر، تدفق اعداد كبيرة من الشركات الاجنبية للعمل في حقل المقاولات والاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة. وقد كان للعوامل الاقتصادية المحلية الاخرى أثرها على حجم وصور هذا التدفق. من هذه العوامل، على سبيل المثال، ندرة الايدي العاملة المحلية وخاصة المدربة منها، ومحدودية امكانات وقدرات المملكة التقنية والتنظيمية والادارية.

لقد رافق ممارسة الشركات لاعمالها في المملكة، كثير من التجاوزات، سواء فيما يتعلق ببنود العقود المبرمة معها، او ما يتعلق بالانظمة واللوائح المحلية، لذلك وجهت الحكومة اهتماما اكبر الى ممارسات الشركات الاجنبية لاعمالها في المملكة في محاولة لتنظيم تعاملها وعلاقاتها بالقطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة، والحد من آثارها السلبية بما في ذلك على قيم وعادات المجتمع.

---

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥-١٤١٠هـ) (الرياض) ص: ٣٨-٧٥.

وقبل التعرض لجانبي السياسات الحكومية (سياسات الدعم والتشجيع، وسياسات المراقبة والتنظيم) تجاه الشركات الاجنبية، قد يكون من المستحسن التذكير ببداية انفتاح المملكة العربية السعودية على الشركات عبر الوطنية. فتعود البداية الى عام ١٩٣٣م عندما منحت شركة ستاندرد أويل اف كاليفورنيا (Socal) حق الامتياز للتنقيب عن النفط. ثم انضمت اليها تكساكو (Texaco) عام ١٩٣٦م، واكسون (Exxon) وموبيل (Mobil) عام ١٩٤٧م ليتقاسموا ملكية شركة الزيت العربية الامريكية (ارامكو) بالتساوي، باستثناء موبيل التي اعطيت ١٠ في المائة فقط من اسهم الشركة. وفي عام ١٩٤٩م دخلت الى المنطقة شركة جيتي للزيت، ثم الشركة العربية للزيت (اليابانية) في عام ١٩٥٧م. وتنبع اهمية هذه الشركات بالنسبة لموضوع الدراسة من كونها تعد من اكبر الشركات عبر الوطنية في العالم. ويجدر الاشارة هنا الى ان نفوذ هذه الشركات اخذ ينحسر تدريجيا منذ اوائل السبعينيات. حيث تملكت الحكومة السعودية ٣٥ في المائة من شركة ارامكو في بداية السبعينيات، ثم ارتفعت النسبة الى ٦٠ في المائة مع بداية عام ١٩٧٤م. ثم اصبحت سعودية بالكامل اعتبارا من عام ١٩٧٦م، وسددت جميع التعويضات في عام ١٩٨٠م[(١)].

آ- سياسات دعم وتشجيع المشاركة الاجنبية

يمكن تصنيف السياسات الموجهة نحو تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى ثلاثة اصناف:

١- المزايا والحوافز الممنوحة بموجب نظام استثمار راس المال الاجنبي

ايمانا باهمية الاستثمار الاجنبي، اتخذت الحكومة عددا من التدابير المناسبة لتشجيع هذه الاستثمارات، وتوجتها عام ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م) باصدار نظام خاص للاستثمار الاجنبي (ملحق رقم ١). ولكي يتمتع راس المال الاجنبي بالمزايا المنصوص عليها في النظام لابد من توفر التالي:

- ان يوجه الاستثمار الى مشروعات التنمية، باستثناء مشروعات استخراج النفط والمعادن والتي تخضع لترتيبات اخرى.
- ان يصاحب الاستثمار بخبرات فنية اجنبية.
- ان يحصل على ترخيص باقامة المشروع يصدر من وزير الصناعة والكهرباء.

متى استوفى راس المال الاجنبي الشروط السابقة، فيمكنه الانتفاع بالمزايا التالية:

(أ) جميع المزايا التي يتمتع بها راس المال الوطني (في قطاع الصناعة) حسب ما جاء في نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية الذي صدر في ١٣٨١/١٢/٢٣هـ (١٩٦١م) وتشمل التالي[(٢)]:

---

(١) المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين). التقرير السنوي ١٤٠٣/١٤٠٤هـ، ص: ٣٨.

(٢) الدار السعودية للخدمات الاستشارية، دليل الاستثمار الصناعي، (الرياض، ١٤٠٤هـ)، ص: ١٣٦.

- اعفاء كل المستوردات اللازمة للمشروع الصناعي من الرسوم الجمركية، بما فيها الالات والاجهزة والمواد الخام وادوات التعبئة.
- منح قطع الاراضي اللازمة لبناء المصنع واسكان العمال مقابل اجر رمزي.
- حماية الانتاج المحلي بالاسلوب المناسب.
- الدعم المالي.
- اعفاء المنتجات المصدرة من الرسوم والضرائب.

(ب) اعفاء المشروع الصناعي او الزراعي الذي يستثمر فيه راس المال الاجنبي من ضرائب الدخل والشركات مدة عشر سنوات واعفاء المشاريع الاخرى من هذه الضرائب مدة خمس سنوات، ويشترط للاعفاء ان يمتلك راس المال الوطني نسبة لا تقل عن ٢٥ في المائة من راس المال المشروع على ان تبقى هذه النسبة طيلة مدة الاعفاء. وتبدأ مدة الاعفاء من تاريخ بدء الانتاج، علما ان الضريبة على الشركات الاجنبية تتراوح بين ٢٥-٤٥ في المائة من ارباحها.

(ج) تملك العقار اللازم وفقا لنظام تملك غير السعوديين للعقار.

٢- <u>مزايا وتسهيلات مصرفية</u>

يمكن للمشروعات الصناعية الحصول على قروض ميسرة (بدون فوائد) ومتوسطة الاجل تصل الى ٥٠ في المائة من اجمالي تمويل المشروع. فقد انشئ عام ١٣٩٤هـ صندوق التنمية الصناعية السعودي لتمويل المشروعات الصناعية في القطاع الخاص، اضافة الى تقديم المشورة الفنية والادارية للمستثمرين في هذا المجال. ويمكن للشركات التي يساهم فيها مستثمرين اجانب الاستفادة من هذه الميزة. وتنخفض نسبة تمويل الصندوق عن ٥٠ في المائة من اجمالي التمويل اذا انخفضت حصص الشركاء السعوديين عن نسبة ٥٠ في المائة منه. وقد بلغ عدد المشاريع <u>المشتركة</u> التي مولها الصندوق حتى منتصف عام ١٤٠٧هـ (نهاية عام ١٩٨٦)، (٣٠٩) مشروعاً، كما بلغ اجمالي القروض التي اعتمدت لهذه المشاريع حوالي ٥ر٥ بليون ريال وهي تعادل حوالي ٤٧ في المائة من اجمالي راس المال لهذه المشاريع، ٣٩ في المائة من اجمالي قروض الصندوق (انظر الجداول (١)). كما تحظى المشاريع المشتركة بين راس المال الاجنبي والمؤسسات العامة مثل سابك وبترومين بتسهيلات ائتمانية ميسرة ايضا من صندوق الاستثمارات العامة الذي انشئ في عام ١٣٩١هـ[1] (١٩٧١م).

---

(١) وزارة المالية والاقتصاد الوطني، صندوق التنمية السعودي <u>التقرير السنوي للعام المالي ١٤٠٣/١٤٠٤هـ</u>، (الرياض).

٣- مزايا اخرى

هناك مزايا اخرى يستفيد منها راس المال الاجنبي المشارك، منها على سبيل المثال التجهيزات الاساسية التي تلتزم الدولة بتوفيرها كالطرق والمستودعات وغيرها من الخدمات التي توفرها المدن الصناعية في انحاء المملكة، والمدن الصناعية المنشاة حديثا في الجبيل وينبع. ويمكن للاستثمارات الصناعية (بما فيها الاجنبية) الاستفادة من خدمات الطاقة والمياه مقابل اسعار رمزية، والحصول على اعانة وزارة العمل لتدريب الايدي العاملة في الصناعة. كما يمكن للشركات المستثمرة في المملكة الحصول على تمويل من البنوك التجارية المحلية بشروط ميسرة مقارنة بالبنوك الاجنبية. واخيرا تمنح الحكومة افضلية للمنتجات المحلية على مثيلاتها المستوردة عند التعاقد لشراء مشترواتها، كما تلزم الحكومة اجهزتها المختلفة عند ابرام عقود او وضع مواصفات لمشاريع حكومية باعطاء الاولوية للمنتجات المحلية(١).

ب- سياسات المراقبة والتنظيم

ادى تدفق الاعداد الكبيرة من الشركات الاجنبية، لا سيما شركات المقاولات، خلال السبعينيات واوائل الثمانينيات الى تفشي بعض الممارسات السيئة من قبل بعضها. وترجع هذه السلبيات الى اكثر من سبب. يأتي في مقدمتها الطفرة الحادة للمشاريع التنموية وما اتصفت به بعض الشركات من جشع ومغالطة في تحديد اسعارها ومواصفاتها، ومهارة في صياغة عقودها بما يخدم مصالحها. في الجانب الاخر تواضع اساليب الادارة والنظم المحلية لمسايرة هذا النمو. وكان ذلك واضحا من خلال عدم دقة بنود العقود المبرمة مع الشركات الاجنبية، ومحدودية القدرات الفنية والادارية في فهم الجوانب الفنية والاقتصادية والقانونية لكثير من المشاريع، اضافة الى قصور اساليب متابعة تطبيق الانظمة والعقود وصعوبة تطبيق العقوبات المناسبة. لقد بلغت هذه التجاوزات مداها في النصف الثاني من عقد السبعينيات ثم بدأت تنحسر تدريجيا مع تطور الانظمة الادارية وانظمة المراقبة والمتابعة.

يمكن الاستدلال على اهم التجاوزات والسلبيات التي صاحبت وجود وعمل الشركات الاجنبية في المملكة من خلال استعراض الاوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء ذات العلاقة التي صدرت خلال الفترة من ١٩٧٦-١٩٨٣م:

- قرار مجلس الوزراء رقم ١٩٧٧ بتاريخ ١٣٩٦/١١/١٧هـ (١٩٧٦م) الذي يلزم الادارات الفنية في الوزارات والمؤسسات العامة والشركات الاستشارية العاملة مع الدولة بالقيام عند وضع مواصفات المشاريع الحكومية باعطاء الاولوية لمنتجات الصناعة المحلية.

---

(١) الدار السعودية للخدمات الاستشارية، دليل الاستثمار الصناعي، مرجع سابق.

جدول رقم (١)

اجمالي القروض الممنوحة للشركات المختلطة حتى نهاية عام ١٩٨٦م

(مليون ريال)

القطاع	عدد المشاريع	اجمالي القروض	المنصرف منها	حصة الشريك الاجنبي	التكاليف الاجمالية للمشاريع
مواد البناء (باستثناء الاسمنت)	٦٣	٩٢٣	٦٣٥	٢٥٦	١٠٩٦٥
اسمنت	٣	٨٠٠	١ ٢٤٥	٣٨٠	٣ ١٧٣
منتجات كيماوية	٦٨	٩٩٧	٧٥٧	٢٨٢	٣ ٢٢٣
منتجات استهلاكية	٦٠	٨٦٣	٦٩٩	٢٦٧	١ ٧٩٣
منتجات هندسية	١١٠	١ ٨٣٣	١ ٣٣٧	٤٠٤	٣ ٥٩٨
منتجات صناعية اخرى	٦	٨٦	٥٥	١٨	١٨٨
الاجمالي	٣٠٩	٥ ٥٠٠	٤ ٧٣٨	١ ٦٠٧	١٢ ٩٣٩

المصدر: صندوق التنمية الصناعية السعودي - الرياض.

- قرار مجلس الوزراء رقم ٢/ج/٥٠٦١ في ١٣٩٧/٣/٩هـ (١٩٧٧م) والذي يتضمن التالي:

(١) - اعادة النظر في عقود الشركات الاستشارية التي تصمم للمشروعات احجاما ومواصفات تفوق الاهداف العملية المتوخاة منها.
(٢) - الغاء جميع المناقصات التي تحوي اسعارا مبالغا فيها.
(٣) - تحرم الشركات التي تذأب على المبالغة في عروضها من الدخول في المناقصات الحكومية وتمنع من مزاولة اعمالها في المملكة كشخصيات اعتبارية او افراد.
(٤) - يعاد النظر في التعامل مع المؤسسات والشركات التي تضع اسعارا تفوق الاسعار العالمية (خدمات وسلع).
(٥) - يمنع على الشركات الاستعانة بالسماسرة والوسطاء ويجوز لهم الاستعانة بوكلاء سعوديين من رجال الاعمال طبقا للقواعد التي سيصدرها مجلس الوزراء.

- الامر السامي رقم ٣٤٨٥١ بتاريخ ١٣٩٧/١٠/٥هـ (١٩٧٧م) ، وينص على عدم السماح باقامة مصانع محلية من قبل الشركات المتعاقدة مع الجهات الحكومية لانتاج بعض المواد الخام والسلع الوسيطة بحجة استخدامها في تنفيذ عقودها في الاعمال المرتبطة بها مع الجهات الحكومية.

- الامر السامي رقم ٤/ن/٤٨٠٤ بتاريخ ١٣٩٩/٣/١هـ (١٩٧٩م) والذي ينص على منع قيام اي مصنع الا بعد الحصول على موافقة من وزارة الصناعة، كما تخول وزارتي الصناعة والداخلية لاقفال اي مصنع يقوم بصورة غير نظامية وذلك للحد من ظاهرة قيام بعض شركات المقاولات الاجنبية بانشاء مصانع تنافس المصانع الوطنية القائمة.

- الامر السامي رقم ٢٦٠١ في ١٤٠١/٢/١٠هـ (١٩٨١م) ، ينص على قصر مقاولات الطرق والجسور العادية والمباني الصغيرة والمتوسطة على المقاولين السعوديين فقط.

- الامر السامي رقم ٢٣٤٠١ في ١٤٠١/١٠/١٨هـ (١٩٨١م) ، وينص على قصر المقاولات غير الانشائية مثل اعمال الاعاشة والصيانة والتشغيل والتنظيف والنقل وتوريد المواد الخام وما شابه ذلك على المقاولين السعوديين.

- قرار مجلس الوزراء رقم ١٢٤ بتاريخ ١٤٠٣/٥/٢٩هـ (١٩٨٣م)، وينص على التالي:

(١) - يلتزم جميع المقاولين غير السعوديين بان يعهدوا الى مقاولين سعوديين بالكامل بما لا يقل عن ٣٠ في المائة من الاعمال التي تتضمنها عقودهم.
(٢) - يلتزم جميع المقاولين بشراء الادوات والمعدات التي يشترونها لغرض تنفيذ عقودهم من الوكلاء السعوديين لهذه المعدات والالات في المملكة، ولا يجوز لهم الاستيراد مباشرة من الخارج الا في حالة استيراد المعدات المستعملة الخاصة بهم.
(٣) - يلتزم المقاولون بالحصول على الخدمات التالية من مؤسسات سعودية محلية:

- خدمات نقل البضائع والافراد داخل المملكة اذا لم يقم المقاول بادائها من قبله مباشـــرة وبمعدات مملوكة له وافراد يعملون مباشرة معه.
- خدمات التامين المحلية.
- الخدمات المصرفية.
- خدمات تاجير وشراء الاراضي والمباني.
- خدمات الاعاشة وتوريد المواد الغذائية.

كما يلزم القرار الجهات الحكومية بوضع هذه القواعد ضمن العقود المبرمة مع الشركات الاجنبية مع الاهتمام بتنفيذها.

ج- <u>اداة المراقبة ومتابعة التنفيذ: لجنة (ومكتب) استثمار راس المال الاجنبي</u>

بالرغم من اتباع الحكومة السعودية لسياسات تشجيع ودعم الاستثمارات الاجنبية في مختلـــف القطاعات منذ فترة طويلة، الا انه لم يصدر بهذه السياسات نظام خاص الا في عام ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م). وقـد اشتمل نظام استثمار راس المال الاجنبي، على ٣٦ مادة تحدد المشروعات المرغوب الاستثمار فيهـــا، اساليب واشكال الدعم والمساعدة، واخيرا طرق مراقبة الشركات المستثمرة في تنفيـــذ وادارة مشروعاتها.

ولتسهيل تطبيق مواد النظام، نص النظام في مادته الرابعة على ان تنشأ بوزارة الصناعة والكهربـــاء لجنة تسمى لجنة استثمار راس المال الاجنبي تضم في عضويتها مندوبين من كل من وزارات التخطيـــط، المالية والاقتصاد الوطني، البترول والثروة المعدنية، الزراعة والمياه، والتجارة، ووكيل وزارة الصناعة والكهرباء رئيساً. تختص هذه اللجنة بالنظر في طلبات الاستثمار الاجنبي وتعرض عليها المنازعـــات والشكاوي ذات العلاقة، كما تصدر التوصيات وتقترح اللوائح المنظمة للاستثمار الاجنبي.

كما ينص النظام على ان ينشأ في وزارة الصناعة والكهرباء مكتب استثمار راس المال الاجنبي، كجهـاز فني واداري للجنة استثمار راس المال الاجنبي. ضمن مهام المكتب:

- اعلام السوق الدولية بمشروعات التنمية في المملكة والمزايا التي يكفلها نظام استثمـــار راس المال الاجنبي؛
- توفير المعلومات لراغبي الاستثمار، وتقديم التسهيلات اللازمة؛
- تلقي طلبات الترخيص وتقييم هذه الطلبات بالتعاون مع ادارة التراخيص في وزارة الصناعة؛
- متابعة تنفيذ المشروعات المرخصة، ومدى الالتزام باحكام نظام الاستثمار ولوائحـــه التنفيذية؛
- اعداد التقارير والدراسات اللازمة ورفعها الى الجهات المعنية.

الفصل الثاني

الاوجه المختلفة لانشطة الشركات عبر الوطنية في اقتصاد المملكة العربية السعودية

تدرك الدول المختلفة مدى محدودية مواردها الاقتصادية، كما تدرك مدى اختلاف وفرتها وكفاءتها من دولة الى اخرى. وقد كان لهذه الحقيقة الدور الاكبر في تنشيط وتسريع التبادل التجاري الدولي وانفتاح اقتصادات الدول بعضها على البعض. فيمكن ان تؤدي المشاركة في الاقتصاد الدولي الى تحسين معدلات النمو الاقتصادي (التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية) ورفع مستويات المعيشة. ويمكن ان يتم ذلك من خلال القنوات التالية(١):

- توسيع السوق امام منتجاتها، اذ يمكن ان يكون العالم كله سوقا محتملة لمنتجاتها. ويعني هذا ايجاد فرص استثمارية جديدة، مما يزيد في توظيف وانتاجية الموارد المحلية.
- تسهيل الحصول على مستلزمات المجتمع من السلع وعناصر الانتاج، وتوجيه الموارد المحلية الى انتاج السلع التي يتميز نسبيا في انتاجها. كما ان من مميزات الانفتاح على العالم الخارجي تيسير الحصول على التقنية، والحد من مساوئ سياسات الاكتفاء الذاتي.
- تهيئ تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية للمجتمع فرصة الاستفادة من مدخرات الدول الاغنى، لدعم مدخراتها المحلية وزيادة معدلات الاستثمار. وفي كثير من الاحيان، يتم الحصول على راس المال الاجنبي في شكل استثمارات مباشرة، يشترط ان تصاحب بتقنية، كما هو الحال بالنسبة للمملكة العربية السعودية.

أ انواع المشاركة

وكما اشير سابقا، تعتبر الشركات عبر الوطنية احد اهم قنوات التواصل والتشابك بين الاقتصادات المختلفة للدول. ويمكن لهذه الشركات ان تمارس نشاطاتها في الدول المختلفة عبر اكثر من قناة. من هذه القنوات التالي(٢):

---

(١) Tony Killick, Policy Economics: A Textbook of Applied Economics on Developing Countries, (Heinemann, London, 1981), p. 188.

(٢) د. سعيد سعد مرطان، "حتمية التعاون الخليجي لانتقاء التقنية الملائمة"، بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠٦هـ)، ص: ٢٢٢.

١- الاستثمار المباشر

تعتبر الشركات عبر الوطنية (متعددة الجنسية) صاحبة الدور الرئيسي في هذا المضمار. وقد يكون الاستثمار الاجنبي على هيئة فروع اجنبية للشركة الأم، كما قد تكون على هيئة مشاريع مشتركة (Joint-Venture).

ففي حالة الفروع الاجنبية، يكون راس المال في الغالب مملوكا للشركة الام، كما يعمل الفرع ضمن استراتيجية مركزية ترسمها الشركة الأم. وقد تتكون الشركة المحلية من عدد من الشركات عبر الوطنية تتقاسم راسمالها، مثل في حالة شركة الزيت العربية الامريكية (أرامكو). وكنتيجة لسياسة السّعْودة، لم يتبق في سنة ١٤٠٤ اي شركة اجنبية بالكامل، اذ تم خلال تلك السنة، تصفية نحو ١٥ شركة براس مال قدره ٢١،٦ مليون ريال[١].

اما المشاريع (او الاستثمارات) المشتركة فتتم عادة بين شركة اجنبية وطرف محلي، قد تكون شركة خاصة او مؤسسة عامة مثل سابك او بتروومين. تقدم الشركة الاجنبية (عبر الوطنية) الخبرة الفنية والادارية وجزء من راس المال مقابل مساهمة الجانب المحلي بنصيب اكبر من راس المال مع تسهيل الحصول على الموارد الطبيعية وتقديم بعض الامتيازات الاخرى، حسب الاتفاق. ويمكن ان يطلب من الشريك الاجنبي (الشركة عبر الوطنية) ضمان تسويق جزء معين من الناتج كما هو الحال بالنسبة للشركات المشاركة لسابك في صناعة البتروكيماويات السعودية.

وبالرغم من كون هذا الاسلوب من افضل اساليب نقل التقنية وتوفير راس المال الاجنبي في كثير من الاحيان، الا ان الفائدة العائدة على المجتمع، في احيان اخرى، محدودة بل ربما تقل عن تكاليف الفرصة البديلة. مرجع ذلك يعود الى[٢]:

أ- مبالغة بعض الشركات عبر الوطنية في تقدير قيم المعدات والالات والاستشارات الفنية والادارية المقدمة.

ب- استغلال مكاناتها ومعرفتها التقنية والادارية في حسم المنازعات مع الاطراف المحلية لصالحها.

جـ- عدم الجدية في تدريب الكوادر المحلية، ونقل التقنية.

د- التاثير على حصيلة العائدات من خلال ما يعرف بـ "التسعير التحويلي"، وذلك لتعدد مجالات الشركات عبر الوطنية وفروعها، من حيث التحكم في كميات واسعار المنتجات وتسويقها.

---

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي لعام ١٩٨٥، ص: ١٠٩.

(٢) محمد وجدي بدوي وآخرون. "دراسة اولية عن اساليب التكنولوجيا وعلاقتها بمشاكل التصنيع في دول الخليج العربية"، مجلة آفاق اقتصادية، (دولة الامارات العربية المتحدة، العدد الاول، يناير ١٩٨٠م)، ص: ٥٨.

٢- اتفاقيات استخدام التراخيص وبراءات الاختراع والعلامات التجارية

تحصل الشركة المحلية، طبقا لهذا الاسلوب، على حق استخدام تقنية معينة او اختراع معين لانتاج سلعة ما تحت علامة معينة. وعادة ما تكون هذه العلامة مشهورة مثل بعض انواع المياه الغازية والمطاعم وغيرها. وفي مقابل ذلك، تحصل الشركة صاحبة العلامة على نسبة من الارباح، او مبلغ سنوي يتفق عليه او غيرها من الشروط. وقد استفاد من هذه الاتفاقيات عدد من الشركات الوطنية لانتاج وتسويق بعض السلع الاستهلاكية الخفيفة، كالمنتجات الورقية بانواعها، ومواد التنظيف (تايد، كامي، لوكس، فلوركس ... الخ) والمواد الغذائية (مثل البسكويتات بانواعها، المكرونة، كورن فلكس ... الخ)، اضافة الى المشروبات الغازية (بيبسي كولا، سفن اب ... الخ)، ومطاعم الوجبات السريعة (كنتاكي فرايد تشيكن، هارديز ... الخ)، والتجهيزات المنزلية (كالغسالات، والمكيفات والثلاجات ...) ومواد البناء وغيرها.

ويلاحظ على هذا الاسلوب ان الشركات صاحبة الاختراع او العلامة التجارية كثيرا ما تفرض بعض القيود على الطرف المستفيد مثل عدم دخول اسواق معينة في دول اخرى حتى لا تنافس منتجاتها او منتجات مستفيد آخر، كما تفرض قيود على توريد الالات وقطع الغيار والمطالبة بتحمل تكاليف الاعلان والدعاية المحلية. كما ان من اهم سلبياتها تقييد التوجه الى البحث والتطوير وزيادة التبعية التقنية[(١)].

٣- اتفاقيات التشغيل والادارة والتدريب

تعقد هذه الاتفاقيات مع بعض الشركات ذات السمعة الطيبة والخبرة الجيدة في مجال معين، وفي كثير من الاحيان تكون هذه الشركات هي التي انشأت وجهزت المشروع مثل في حالة مشاريع تسليم المفتاح، او ربما كانت صاحبة امتياز مثل في حالة شركة أرامكو بعد تملكها من قبل حكومة المملكة العربية السعودية. ولا يوجد شك في حساسية واهمية دور هذه الشركات الاجنبية في القرارات والعائدات الاقتصادية للشركات والمؤسسات المحلية. من الامثلة الاخرى على هذا النوع من الاتفاقيات، الاتفاقيات التي تمت بين البنوك التي تم سعودتها ومالكيها الاصليين. ففي نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات تم سعودة عدد من البنوك الاجنبية، كبنك القاهرة السعودي، والبنك الامريكي (السعودي) والبنك البريطاني (السعودي)، وبنك الجزيرة، والبنك العربي الوطني، والبنك المتحد والبنك الهولندي (السعودي). وقد التزمت الشركات الاصلية مثل سيتي بنك الامريكي وغيره بتوفير الخدمات الادارية والفنية لعدد من السنوات حسب الاتفاق، ايضا وقع عدد من فنادق الدرجة الممتازة والاولى عقود ادارة واستخدام علامات تجارية مع اشهر شركات الفنادق عبر الوطنية مثل: انتركونتنتال، ماريوت، حياة ريجنسي، شيراتون، رمادا إن، هوليدي إن، مريديان، فرانتل وغيرها.

---

(١) انطونيوس كرم، العرب امام تحديات التكنولوجيا، (عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٢م)، ص: ٣١.

٤- عمليات تسليم المفتاح

تلجأ الدول عادة الى هذا الاسلوب لسهولته وسرعته في تنفيذ المشاريع. وقد يتضمن توفير كل عناصر المشروع ابتداء من دراسة الجدوى وانتهاء بتسليم المصنع او المشروع جاهزا للتشغيل. وفي حالة المشاريع الكبيرة تتضمن الاتفاقيات بنود خاصة لتشغيل المشروع وتدريب العاملين وربما في بعض الاحيان، تقديم خدمات فنية وادارية وتسويقية. ويدخل تحت هذا البند جميع المشاريع الحكومية تقريباً.

ب- الصور المختلفة للشركات عبر الوطنية العاملة في المملكة العربية السعودية

تمارس الشركات عبر الوطنية انشطتها في المملكة العربية السعودية في اكثر من صورة. دخل بعضها من خلال قناة الاستثمار الاجنبي المباشر، اما منفردا كشركات الزيت، او مشاركة كالشركات المساهمة مع سابك وبترومين والقطاع الخاص. او من خلال عقود الصيانة والتدريب والادارة، وقد مارستها معظم الاجهزة الحكومية، او من خلال اتفاقيات استخدام التراخيص وهذه تمت على نطاق واسع بالتعاون مع وحدات القطاع الخاص في الصناعات الخفيفة الموجهة لتلبية حاجة السوق المحلي. واهم من ذلك كله اتفاقيات تسليم المفتاح الذي انتهجته الحكومة في تنفيذ معظم مشاريعها العمرانية والتنموية لاسيما في فترة السبعينيات واوائل الثمانينيات[(١)].

تصنف الشركات العاملة في المملكة الى شركات اجنبية (وتشمل جميع الشركات ذات راس المال الاجنبي الكامل بغض النظر عن نوع النشاط الذي تمارسه). وشركات مختلطة (وهي الشركات التي راسمالها مشاركة مع طرف محلي، وتشمل شركات المقاولات والشركات الاستثمارية في الصناعات التحويلية وقطاع الزراعة، وشركات الخدمات وغيرها). وشركات الخدمات الاخرى (مثل الشركات العاملة في قطاع البنوك، والفنادق وشركات التامين والشركات السياحية وغيرها).

١- الشركات الاجنبية

بلغ عدد الشركات الاجنبية التي تعاقدت معها المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٣٩٧-١٤٠٥هـ (١٩٧٧-١٩٨٥م) حوالي ٨٠٠ شركة. كان نصيب الولايات المتحدة منها، ١١٧ شركة (١٤٫٦ بالمائة)، تليها المانيا الغربية بـ ٩٧ شركة (١٢ بالمائة)، ثم تاتي بريطانيا في المرتبة الثالثة بـ ٩٣ شركة (١١٫٥ المائة)، جدول (٢). اما نصيب دول اوروبا الغربية مجتمعة فقد بلغ حوالي ٤٣٩ شركة، اي ما يعادل

---

(١) المشكلة التي جابهت الباحث عند اعداد هذه الدراسة هي ندرة المعلومات عن هذه الشركات. فإحصائيات وزارة التجارة توفر الحد الادنى من المعلومات بالنسبة للشركات المختلطة المسجلة خلال العشر سنوات الماضية. ومع ذلك فهي غير مكتملة وغير دقيقة، وتحتاج الى جهد كبير في تبويبها. اما المعلومات المتوفرة عن الشركات الاجنبية فتقتصر على اسماء وجنسيات الشركات فقط. ولا توجد معلومات عن شركات الخدمات، والفروع الاجنبية، واتفاقيات التراخيص.

من الشركات الاجنبية العاملة في المملكة خلال نفس المدة. بينما بلغ عدد الشركات الآسيوية، باستثناء العربية منها، ١٢٢ شركة (١٥ بالمائة)، وبلغ عدد الشركات المكونة من اكثر من جنسية حوالي ٦٢ شركة (٧ر٧ بالمائة).

كما يلاحظ من الجدول ان عدد الشركات المسجلة سنويا بلغ قمته في عامي ١٣٩٩ (١٩٧٩م)، و١٤٠٠هـ (١٩٨٠م)، نهاية خطة التنمية الثانية، حيث بلغ الانفاق الحكومي اقصاه، وهو ١٨٨ بليون ريال و٦ر٢٣٦ بليون ريال، على التوالي.

بدأ عدد الشركات الاجنبية المسجلة في الانخفاض في السنوات اللاحقة وخاصة في فترة ما بعد ١٤٠٣هـ ليعكس انخفاض الانفاق الحكومي على المشاريع من ناحية، ولاضطراد ونمو مساهمة الشركات المحلية في تنفيذ المشاريع من ناحية اخرى، اضافة الى ذلك، فقد لجأت بعض الشركات الاجنبية الى اسلوب المشاركة مع اطراف محلية لتتمكن من الحفاظ على حصتها في السوق المحلية، ولتقطف ثمار المزايا الممنوحة للشركات الوطنية.

ويمكن ملاحظة اهمية ودور هذه الشركات من خلال النظر الى قيمة العقود التي ابرمتها خلال المدة المذكورة. فتشير دراسة اعدتها الغرفة التجارية الصناعية بالرياض[1]، الى ان قيمة عقود الشركات الاجنبية العاملة في المملكة بلغت خلال الفترة ١٣٩٧-١٤٠١هـ (١٩٧٧-١٩٨١م) حوالي ١٦١ بليون ريال سعودي. يأتي في مقدمة هذه الشركات، الشركات الكورية بـ ٣٣ بليون ريال، والالمانية ٢٤ بليون ريال، ثم الامريكية بحوالي ٧ر١٨ بليون ريال، (انظر جدول رقم (٣)). كما يلاحظ من الجدول ان سنة ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م) قد استحوذت على اكبر قيمة للعقود حيث بلغت حوالي ٧١ بليون ريال، ثم بدأت في الانخفاض بعد ذلك[2].

يأتي في مقدمة الجهات الحكومية المتعاقدة، وزارة الدفاع والطيران بمبلغ قدره ٣ر٣٥ بليون ريال، تليها المؤسسة العامة للموانئ بمبلغ ٤ر١٥ بليون، البرق والبريد والهاتف بمبلغ ١ر١٥ بليون ريال، ثم المؤسسة العامة لتحلية المياه بمبلغ ٧ر١٣ بليون ريال (انظر جدول رقم (٤)).

اما بالنسبة لانواع الانشطة الاقتصادية التي ساهمت فيها هذه الشركات، فيلاحظ ان قطاع المباني السكنية يحظى بالمرتبة الاولى بمبلغ قدره ٩ر٢٤ بليون ريال، ثم الموانئ بمبلغ ١٥ر١٩ بليون ريال، تأتي بعدها الاشغال العسكرية بمبلغ ٣ر١٨ بليون، ثم البرق والبريد والهاتف بمبلغ ٢ر١٧ بليون ريال، جدول رقم (٥).

---

(١) ادارة البحوث، الغرفة التجارية الصناعية، "الشركات متعددة الجنسية، ما لها وما عليها". الرياض.

(٢) يرجع اختلاف عدد الشركات في الجداول الى ان العدد في الجدول رقم (٢) هو حسب تاريخ تسجيل الشركة في وزارة التجارة، اما الجدول رقم (٣) فيبين عدد الشركات المتعاقدة خلال تلك الفترة.

جدول رقم (٣)

عدد الشركات الاجنبية المسجلة خلال الفترة ١٣٩٧ - ١٤٠٥ هـ*

الجنسية / السنة	١٣٩٧ هـ (١٩٧٧م)	١٣٩٨ (١٩٧٨)	١٣٩٩ (١٩٧٩)	١٤٠٠ (١٩٨٠)	١٤٠١ (١٩٨١)	١٤٠٢ (١٩٨٢)	١٤٠٣ (١٩٨٣)	١٤٠٤ (١٩٨٤)	١٤٠٥ (١٩٨٥)	المجموع
الولايات المتحدة	١٠	٩	١٩	٣٢	٣٤	١٥	١٠	٧	١	١١٧
اليابان	١	٣	٤	٧	٥	٩	٣	١	٣	٣٦
المانيا الغربية	١١	١٨	١٥	١٤	١٢	١٤	٤	٨	١	٩٧
بريطانيا	٩	١١	١٦	١٥	٢٠	١١	٣	٣	٤	٩٣
فرنسا	٦	٨	١٢	١٣	٢	١٠	٥	٢	٩	٦٧
دول اوروبية اخرى	١٨	٢٩	٢٩	١٩	١٦	٣٢	١٨	١٢	١٠	١٨٣
دول عربية	٦	٣	٢	٣	٤	٤	١	١	--	٢٣
دول آسيوية اخرى	١٠	١٧	١١	١٨	٧	٩	٥	٦	٣	٨٦
متعددة الجنسية	٨	٨	٨	٦	١٠	٦	٧	٤	٥	٦٣
دول اخرى	٦	٦	٧	٣	٤	٧	٣	١	--	٣٧
المجموع	٨٥	١١٢	١٢٣	١١٩	١٠٤	١١٧	٥٩	٤٥	٣٦	٨٠٠

* تمت جدولة وتبويب المعلومات من قبل الباحث.

المصدر: وزارة التجارة - الرياض.

جدول رقم (٣)

عدد الشركات الاجنبية المتعاقدة وقيم عقودها تبعا للدول الام في الفترة ١٣٩٧ - ١٤٠١هـ

(القيمة بالمليون ريال)

الدولة / السنة	١٣٩٧ هـ (١٩٧٧م)		١٣٩٨ (١٩٧٨)		١٣٩٩ (١٩٧٩)		١٤٠٠ (١٩٨٠)		١٤٠١ (١٩٨١)		المجموع	
	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة
الولايات المتحدة	١٥	٤٨٢١ر٩	١٢	٩٨١ر٤	٣٠	٣١٢٧ر٢	٣٠	٦٨٣٠ر٤	١٢	٢٩٣٥ر٦	٧٩	١٨٦٩٦ر٥
المانيا الغربية	١٣	٥٤٦٧ر١	١٨	١٤٥٢٥ر٨	١٦	١٧٩١ر٤	١٣	١٥٠١ر٧	٥	١٢٩٣ر٦	٦٥	٢٤٥٧٩ر٦
بريطانيا	٩	٨٣٠ر٩	١١	٤٤٢١ر٢	١٦	٧١٧ر٢	١٤	٥٧٠ر٧	٦	١٣ر٢	٥٦	٦٥٢٧ر٢
كوريا	٦	١٢٧٦٩ر٣	١٥	١٣٩٨٦ر٧	١٤	٤٥٦٠ر٣	١٢	١٣٩٠ر٥	٣	١٩٤ر٢	٤٩	٣٢٩٠١ر٠
فرنسا	٦	١٣٤١ر٤	٩	٢٥٤٧ر١	١٦	٣٠٤٥ر٠	١٥	١١٢٧ر٥	٣	١١٣٤ر٦	٤٨	٩١٩٥ر٦
ايطاليا	١٢	٤٠٢٣ر٣	١٣	١٣٧٣ر٦	٨	٨٥٠ر٢	١٠	٧٨٤ر٤	--	--	٤٣	٧٥٣١ر٥
اليابان	١	٧٩٧ر٠	٤	٦٩٨ر٩	١١	٣٨٥٣ر٩	١٥	٣٥٦٣ر٢	٣	٨٣ر٢	٣٣	٨٩٩٥ر٢
دول عربية	٦	١١٢ر٨	٦	٨٦ر٣	٢	٨١ر١	٣	٥ر٣	--	--	١٧	٢٨٥ر٤
دول اسلامية	٤	٤٢٥ر٠	٤	٣٠٤ر٨	--	--	٣	٤١٢ر٩	--	--	١١	١١٤٣ر٢
اخرى	٢٥	٢٦٢٧ر٩	٣٣	٣١٨٣٦ر٢	٣٥	١٢٦٩٣ر٩	١٦	٢٨٤٨ر١	٦	٨١٥ر٣	١١٥	٥٠٤٧٠ر٥
الاجمالي	٩٧	٣٣٢١٧ر١	١٢٥	٧١٢٦٣ر٠	١٣٨	٣٠٧٣٠ر١	١٢١	١٩٠٣٣ر٦	٣٥	٦٤٦٩ر٧	٥١٦	١٦٠٧٠٢ر٥

المصدر: الغرفة التجارية الصناعية، "الشركات متعددة الجنسية ما لها وما عليها" - الرياض، ص ٣٤.

جدول رقم (٤)

عدد الشركات الاجنبية المتعاقدة مع جهات حكومية وقيم عقودها تبعا للجهات المتعاقدة معها
في الفترة ١٣٩٧ - ١٤٠١ هـ

(القيمة بالمليون ريال)

الجهة / السنة	١٣٩٧ هـ		(١٩٧٧م)		١٣٩٨		(١٩٧٨)		١٣٩٩		(١٩٧٩)		١٤٠٠		(١٩٨٠)		١٤٠١		(١٩٨١)		المجموع	
	عدد		قيمة		عدد		قيمة		عدد		قيمة		عدد		قيمة		عدد		قيمة		عدد	قيمة
وزارة الدفاع	٨		١٥٠٣٥ر٥		٨		٩٩٠١ر١		١٦		٥٦٩٨ر٨		٢١		٥٤٧٢ر٣		٧		٢٦٨٩ر٩		٦٠	٢٥٢٦٥ر٦
المؤسسة العامة للتحلية	١		٥٨٣ر٥		١		--		١٣		٥٦٨ر٥		٢١		٥٥٥٩ر٦		٤		٣٠٠٨ر٤		٤٠	١٣٧٢٠ر٠
الزراعة والمياه	٧		١٣٠٣ر١		١١		٤٩٧٦ر٥		١٠		٣٩٤ر٤		٨		٦٤٤ر٥		٢-		٤٢ر٠		٣٨	٧٣٦٠ر٥
المؤسسة العامة للموانئ	٦		٣٤٨١ر٤		٤		٨٢٨٤ر٩		١٠		٧٩٢ر٥		١٠		٢٦٥٩ر١		٥		١٤٧ر١		٣٥	١٥٣٦٥ر٠
وزارة المواصلات	١١		٢٣١٢ر٢		١٣		٨٨٨ر٥		٦		٦٤٢ر٩		٤		٢١٤ر٦		--		--		٣٤	٤٠٥٨ر٣
البرق والبريد والهاتف	٥		١٩١٤ر٢		١٢		١٣٣١١ر١		٩		٥٩٦ر٧		٥		٣٠١ر٥		--		--		٣١	١٥١٢٣ر٥
بترومين	٥		٤٨٥ر٥		٣		٨٠ر٧		١٠		٥٣٠٣ر١		٥		٣٤٥ر٣		٢		٩٨ر٨		٣٥	٦٣٠٤ر٤
الملكية للجبيل وينبع	٢		٢٩ر٣		١		٤٦ر٣		٥		٦٢ر٠		٩		١٣٥٧ر٠		٧-		٣٤٠ر٤		٣٤	١٨٣٥ر٠
الصناعة والكهرباء	٥		٨٨٥ر٤		٦		١٣٤٧ر٦		٤		١٣٦ر٧		٥		١٨١ر٦		٢		٤٠ر٠		٣٢	٢٥٨١ر٣
(شؤون الكهرباء)					٢		٧٥٣٧ر٠		٩		٢٦٨٢ر٧		٥		٣٥٥ر٤		٢		--		١٨	١٠٥٧٥ر١
الطيران المدني	--		--		٤		٣٣٩٠ر١		٢		١٢٧ر١		٥		٦٨٣ر٠		--		--		١٥	٤٦٨٠ر٧
وزارة الصحة	٤		٥٨٠ر٥		٧		٦٧١ر٣		--		--		٤		٤٤٠ر٤		--		--		١١	١١١١ر٧
هيئة المياه والمجاري	--		--		٢		٣٨٢ر٥		٥		١٠٣٠ر٤		٣		٣٠٠ر٥		--		--		١٠	١٦١٣ر٤
وزارة الداخلية	--		--		١		١٩ر٤		٣		٦٩ر٦		١		٧ر١		--		--		١٠	٢٠٩٣ر٥
وزارة المعارف	٥		١٣٣ر٩		٢		١٢٠٢ر٠		٣		١٦٢ر١		١		٦ر٥		--		--		٩	١٧٠٦ر٧
وزارة الاعلام	٣		٣٣٦ر٠		٢		٧٦ر١		١		٤٨٣ر٧		--		--		--		--		٨	٦٩٣ر٧
رعاية الشباب	٥		١٣٣ر٩		--		--		١		٥ر٠		٢		٨٤ر٢		١		--		٧	١٦٦٠ر٣
الحرس الوطني	٣		١٥٧١ر١		٤٦		٢٠٢٤٦ر٨		٣١		٧٩٧٣ر٩		١٢		٥٣١ر٠		٣		١١٢ر١		١١٩	٤٤٩٥٣ر٩
جهات اخرى	٣٧		١٦١٠٠ر١																			
اجمالي	٩٧		٣٣٢١٧ر١		١٢٥		٧١٢٦٣ر٠		١٣٨		٣٠٧٣٠ر١		١٢١		١٩٠٣٣ر٦		٣٥		٦٤٦٩ر٧		٥١٦	١٦٠٧٠٢ر٥

المصدر: الغرفة التجارية الصناعي، "الشركات متعددة الجنسية ما لها وما عليها"، الرياض، ص ٣٧، ٣٨.

جدول رقم (٥)

عدد وقيمة العقود التي ابرمتها الشركات الاجنبية طبقا للانشطة الاقتصادية خلال الفترة ١٣٩٧ - ١٤٠١ هـ

(القيمة بالمليون ريال)

عدد العقود / السنوات	١٣٩٧ هـ (١٩٧٧م)		١٣٩٨ (١٩٧٨)		١٣٩٩ (١٩٧٩)		١٤٠٠ (١٩٨٠)		١٤٠١ (١٩٨١)		اجمالي	
	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة
مباني سكنية	٢٥	٥٨٧٨	٢٠	١٥٤٩٥	٢٠	٣٠١٣	٥	٤٦٢	--	--	٧٠	٢٤٨٤٨
شبكات المياه والمجاري	١٣	١٢٤٣	٢٢	٢١٣٨	٩	٧٦٠	٢١	٢٠٩٥	٥	٣٠٥١	٧٠	٩٢٨٧
طرق وكباري	٢١	١٨٧٦	٢٠	١٩٣٠	٩	١٦٨٣	١١	٢٧	--	--	٦١	٥٥٠٦
محطات التحلية	٥	٩٢٥	٤	٢٨١١	١٧	٣٢٣٣	٢٩	٥٠٦٠	٢	٧	٥٧	١٢٠٣٦
كهرباء	١٢	٢٧٦٥	١٠	١٤٤١	١٢	٢٧٢٣	١٣	١١٤٣	١	٥٨	٤٨	٨١٣٠
موانئ	٩	٤٥٧٤	٧	٩٧٤٧	١٦	١٩١٩	١٣	٢٧٦٨	٢	١٣٩	٤٦	١٩١٤٧
انشاءات ادارية وحكومية	١٤	٢٥٧٦	١٤	١١٧٩	٦	٨٠٢	٨	١٨٣	٣	٨٢	٤٥	٤٨٢٢
اشغال عسكرية	٧	١٨٨	١٣	٤٣٢٥	٩	٤٦٣٧	٧	٤٩٢٢	٧	٢٢١٤	٤٣	١٨٢٨٦
مدارس ومعاهد وكليات	١٥	٣٢٢٨	١١	١٨٢٩	١١	١٥٦٦	٣	٢٢٤	١	٩٨	٤٠	٦٩٤٥
برق وبريد وهاتف	١٠	٢١١٠	١٣	١٣٩٩٢	١٠	٧٠٢	٤	١٧٠	--	--	٣٧	١٧١٧٤
مستشفيات	٨	٢٥٤٢	٥	٦٤٢	٧	٥٤٢	٨	٧٧٦	١	١٦	٣٩	٤٥١٨
مطارات	٤	٧٠٨	٣	٧٦٣٤	١٤	٣٤٨٧	٦	٤٥٣	١	٣١	٢٨	١٢٣١٣
قطاع البترول والتعدين	٥	٤٥٦	٣	١٦	٨	٣٣٦٣	٣	١١٢	١	٦	١٩	٢٩٥٣
قطاع الزراعة	٣	٣٢٥	٥	٩٩	٥	١٣٩٠	٥	١١٧	١	١٢	١٩	٦٩٣
الرياضة والشباب	٥	٥١٢	٧	٥٣٥	١	٤٨٤	--	--	--	--	١٣	١٥٣١
مناطق صناعية	٢	٣٧١	٦	٨٣٦	٢	٣٦	١	١	١	١	١٢	١٢٣٥
تحليل نظم وكمبيوتر	٢	١٧٥	٣	٢٤٩	٤	٨٢٢	--	--	١	٣	١	١٢٤٩
اذاعة وتلفزيون	٤	٥٧٨	١	١١١٩	٢	٢٠٠	--	--	١	٣٣	٨	٢٠١٠
اخرى	١٥	١١٨٧	٢٣	٥١٨٥	١٦	١٦٠٩	١٥	٣٢٢	٧	٧١٩	٧٦	٩٠٢٢
الاجمالي	١٧٩	٣٣٢١٧	١٨٩	٧١٢٦٢	١٧٨	٣٠٧٢٠	١٥٠	١٩٠٣٤	٣٥	٦٤٧٠	٧٣١	١٦٠٧٠٣

المصدر: الغرفة التجارية الصناعية، "الشركات متعددة الجنسية ما لها وما عليها" - الرياض، ص ٤٢.

وتشير احصائيات اخرى الى ان عدد الشركات الاجنبية التي صدرت لها تراخيص مؤقتة (شركات مقاولات) بلغت حتى نهاية ١٩٨٦م حوالي ٨٩٥ شركة، وبلغت قيمة عقودها حوالي ٤٩٦ بليون ريال (١).

٢- الشركات المختلطة

نظرا لما تنعم به المملكة العربية السعودية من استقرار سياسي، وللمزايا المتعددة التي تمنحها الدولة للشركات الوطنية وراس المال الاجنبي، وتوفر فرص العمل والاستثمار خلال النصف الثاني من فترة السبعينيات، اتجهت الشركات الاجنبية الراغبة في العمل في المملكة نحو اتباع سياسة المشاركة مع اطراف محلية، شركات خاصة او حتى مؤسسات عامة. وقد ارتفع مجموع هذا النوع من الشركات من ٣٠ شركة عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م)، الى ١٢٦٩ شركة في نهاية عام ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م). يأتي في مقدمة هذه الشركات التي كونت شركات سعودية بالمشاركة، الشركات الاوروبية حيث بلغ عددها حوالي ٤٣٣ (٣٤ بالمائة) شركة، تليها الشركات مختلطة الجنسيات من عدد من الدول بـ ٢٧٤ (٢١ر٦ بالمائة) شركة. تليها الشركات العربية ممثلة في ٢٠١ (١٥ر٨ بالمائة) شركة، ٥٠ في المائة منها لبنانية تليها الفلسطينية. اما الشركات الامريكية فبلغ عددها حوالي ١٨٥ شركة (او ١٤ر٦ بالمائة). ويلاحظ من الجدول رقم (٦)، ان سنة ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م) شهدت تسجيل مشاركة اكبر عدد من الشركات المختلطة حيث بلغ عددها حوالي ١٨٣ (١٤ر٤ بالمائة) شركة، يليها عام ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م) بـ ١٧١ شركة، وهذه الفترة كما ذكر سابقا هي فترة قمة الانفاق على المشاريع في الخطة التنموية الثانية.

اما فيما يتعلق بنشاطات هذه الشركات، فيلاحظ ان ٧٥ في المائة منها شركات مقاولات، متعددة الاغراض، اما الـ ٢٥ في المائة المتبقية فهي شركات استثمارية تعمل بموجب نظام استثمار راس المال الاجنبي. هناك ٣٠٧ شركة (او ٢٤ بالمائة) متخصصة في الاعمال الانشائية بانواعها كالمباني والطرق والمطارات، بينما يعمل ١٧٦ شركة (او ١٤ بالمائة) في اعمال الصيانة والتدريب. اما اعمال الكهرباء والميكانيكا فكان نصيبها ١٦٩ شركة (١٣ر٣ بالمائة)، وهي تمثل المرتبة الثالثة بين شركات المقاولات جدول رقم (٧).

وتبين الاحصائيات (غير الرسمية) لوزارة التجارة، ان عدد الشركات السعودية ذات راس المال المختلط قد بلغ حتى منتصف عام ١٤٠٧هـ (نهاية عام ١٩٨٦م) حوالي ١٤٠٤ شركة برأس مال قدره ١٤،١٢ بليون ريال سعودي (جدول رقم (٨)).

---

(١) احصاءات غير رسمية ومن تجميع الكاتب استناداً الى مراجع من وزارة التجارة، الرياض.

جدول رقم (٦)

عدد الشركات المختلطة خلال الفترة ١٣٩٥ - ١٤٠٥ هـ*

الدول / السنة	١٣٩٥ ١٩٧٥	١٣٩٦ ١٩٧٦	١٣٩٧ ١٩٧٧	١٣٩٨ ١٩٧٨	١٣٩٩ ١٩٧٩	١٤٠٠ ١٩٨٠	١٤٠١ ١٩٨١	١٤٠٢ ١٩٨٢	١٤٠٣ ١٩٨٣	١٤٠٤ ١٩٨٤	١٤٠٥ ١٩٨٥	المجموع	حصة كل دولة (٪)
الولايات المتحدة	٣	٢٢	٢١	٢٥	٣٥	٢٠	١٠	٢٠	١٥	٦	١١	١٨٥	١٤٫٦
اليابان	--	٢	٤	٣	٣	٤	٨	٣	٧	١	--	٣٤	٢٫٧
المانيا الغربية	--	٣	٦	٧	٩	٣	٥	٨	٧	٦	٥	٥٩	٤٫٦
بريطانيا	٦	٨	١٣	١٨	١٠	١١	١٠	٩	١٠	٣	٧	١٠٤	٨٫٢
فرنسا	١	--	٥	٦	٧	٣	٧	٩	٥	٧	٥	٥٥	٤٫٢
دول اوروبية اخرى	٢	٩	٢١	٢٧	٣٤	٢٠	٢٦	٢٩	٢٥	٥	٦	٢١٤	١٦٫٩
دول عربية	٥	١٥	١٥	٢١	٢١	٢٧	٢٠	٢٦	١٦	١٠	١٥	٢٠١	١٥٫٨
دول آسيوية اخرى	--	--	--	١٠	١٤	٩	١٤	٩	١٤	٤	٤	٧٨	٦٫٢
متعددة الجنسية	١٢	١٧	٢٩	٤٠	٣٨	٢٧	٢٢	٢٢	٢١	١٨	١٧	٢٧٤	٢١٫٦
دول اخرى	--	٢	٣	٤	١٣	١١	١٠	٥	٩	٣	١	٦٥	٥٫١
المجموع	٣٠	٧٩	١١٧	١٧١	١٨٢	١٣٥	١٤٢	١٥٠	١٣٩	٦٢	٧١	١٢٦٩	
(٪)	٢٫٤	٦٫٢	٩٫٢	١٣٫٥	١٤٫٤	١٠٫٦	١١٫٢	١١٫٨	١٠٫٢	٤٫٩	٥٫٦	١٠٠	١٠٠٪

المصدر: وزارة التجارة، الرياض. (تبويب الكاتب).

جدول رقم (٧)*

توزيع الشركات المختلطة حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة ١٣٩٥ - ١٤٠٥ هـ

النشاط \ السنة	١٣٩٥ ١٩٧٥	١٣٩٦ ١٩٧٦	١٣٩٧ ١٩٧٧	١٣٩٨ ١٩٧٨	١٣٩٩ ١٩٧٩	١٤٠٠ ١٩٨٠	١٤٠١ ١٩٨١	١٤٠٢ ١٩٨٢	١٤٠٣ ١٩٨٣	١٤٠٤ ١٩٨٤	١٤٠٥ ١٩٨٥	المجموع
اولا: مقاولات												
١- اعمال انشائية	٤	٢٢	٣٣	٦٢	٥٠	٣٩	٣٦	٢٧	٢٣	٧	٤	٣٠٧
٢- مياه ومجاري وتشجير	--	--	٣	٧	١٠	١	١	٣	٣	٣	١	٣٣
٣- نقل وتخزين	٤	٤	٦	١١	٦	٦	٥	٩	٤	١	١	٥٧
٤- نفط، غاز، كيماويات ومعادن	١	٦	٤	٥	١٠	٢	٨	٧	٤	١	٣	٥١
٥- كهربائية، ميكانيكية، هندسية	٤	١٠	١٢	١٥	٢٣	١٧	١٦	٢٧	٢٩	٩	٧	١٦٩
٦- صيانة، ادارة وتدريب	٤	٥	١٠	١٧	٢٦	١٩	١٨	٢٤	٢٢	١٦	١٥	١٦٧
٧- مقاولات اخرى**	٢	١٠	١٩	١٤	٢٢	١٩	٢١	١٥	١٧	٦	١٢	١٥٧
ثانيا: نشاطات انتاجية (استثمارية)	١٢	١٨	٢٤	٣٩	٣٤	٣٦	٣٣	٤٠	٢٧	١٩	٢٨	٣٢٠
المجموع	٣١	٧٥	١٢١	١٧٠	١٨١	١٣٩	١٣٨	١٥٢	١٣٩	٦٣	٧١	١٢٦٩

* جدولة وتصنيف المعلومات اجتهاد من الباحث، وقد لا يكون دقيق ١٠٠ ٪ لصعوبة تحديد فئات بعض الاعمال، مثال: تركيب وصيانة خطوط الزيت والغاز والمياه هل تدخل تحت النفط والغاز، او الصيانة، او المياه.

** تشمل اعمال المسح بانواعها، عمليات العزل الداخلية للمباني، خدمات التموين ودهانات الطرق، حماية البيئة وغيرها.

المصدر: وزارة التجارة - الرياض.

جدول رقم (٨)

تطور عدد الشركات السعودية ذات راس المال المختلط
للفترة ١٤٠١ - ١٤٠٧هـ

السنة	عدد الشركات	راس المال
ما قبل عام ١٤٠١	٧٦٢	٧٢٠٦
عام ١٤٠١	١٣٥	٢٤٤٩
عام ١٤٠٢	١٥٠	٢٦٧٤
عام ١٤٠٣	١٤٠	٧٤٩
عام ١٤٠٤	٧٤	٣٦٢
عام ١٤٠٥	٧٩	٣٩٩
عام ١٤٠٦	٤٣	١٨٧
عام ١٤٠٧	٢١	٩٢
الاجمالي	١٤٠٤	١٤١١٨

المصدر: وزارة التجارة، الرياض.

اما بالنسبة للاستثمارات المختلطة التي تم تسجيلها بموجب نظام استثمار راس المال الاجنبي، فقد ارتفع عددها من ٤٠ مصنعا عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) الى ٣٤٤ مصنع عام ١٤٠٤هـ (١٩٨٤م) ، كما جاء في احصاءات وزارة الصناعة والكهرباء. بلغ عددها في صناعة المنتجات المعدنية والانشائية والهندسية والكهربائية حوالي ١٣٣مصنع، تليها الصناعات الكيماوية بمجموع قدره ٨٣ مصنع، ثم المواد الغذائية بـ ٣٣ مصنع.

اما من حيث راس المال، فتاتي في المقدمة الصناعات الكيماوية حيث بلغ اجمالي التمويل خلال فترة العشر سنوات حوالي ١٦ بليون ريال، بلغت حصة الشركاء الاجانب حوالي ما من ٦ر٤٨ في المائة. تاتي بعدها صناعة منتجات الصيني والفخار ومواد البناء باجمالي تمويل قدره ٢ر٤ بليون ريال، بلغت حصة الشركاء الاجانب حوالي ٢٨ في المائة. تليها في المرتبة صناعة المنتجات المعدنية الاساسية (مصانع الحديد والصلب) باجمالي تمويل قدره ٧ر٣ بليون ريال، حصة الشريك الاجنبي ٥ في المائة، ثم صناعة المنتجات المعدنية الانشائية والهندسية والكهربائية باجمالي تمويل قدره ٢ر٠٣ بليون ريال، تصل حصة الشركاء الاجانب الى حوالي ٥٣ في المائة.

وقد بلغ اجمالي تمويل هذه الصناعات خلال الفترة ١٣٩٥-١٤٠٤هـ (١٩٧٥-١٩٨٤م) حوالي ٢٩ بليون ريال سعودي، ساهم فيها الشركاء الاجانب بحوالي ٣٨ في المائة. كما يلاحظ ان صناعات البتروكيماويات شاركت باكثر من ٥٠ في المائة من اجمالي تمويل جميع الصناعات المختلطة خلال الفترة المشار اليها، وذلك لضخامة الاستثمار في هذه الصناعات، كما وصل الاستثمار الاجنبي في هذه الصناعة (حوالي ٧ر٨ بليون) الى ٧٠ في المائة من مجموع استثمارات جميع الشركاء الاجانب خلال هذه الفترة والتي بلغت حوالي ١١ بليون ريال، انظر الجدول رقم (٩).

جدول رقم (٩)

توزيع الاستثمار الاجنبي على فروع قطاع الصناعة خلال الفترة ١٣٩٥ - ١٤٠٤ هـ

(مليون ريال)

النشاط	١٣٩٥ (١٩٧٥)			١٣٩٦ (١٩٧٦)			١٣٩٧ (١٩٧٧)			١٣٩٨ (١٩٧٨)			١٣٩٩ (١٩٧٩)		
	عدد	اجمالي التمويل	حصة الشريك الاجنبي	عدد	اجمالي التمويل	حصة الشريك الاجنبي	عدد	اجمالي التمويل	حصة الشريك الاجنبي	عدد	اجمالي التمويل	حصة الشريك الاجنبي	عدد	اجمالي التمويل	حصة الشريك الاجنبي
صناعة المواد الغذائية والمشروبات	٧	٢٧٣,١	٧٧,٥	٢	٤٥٧,٦	٦٥,٣	٥	١٥٦,٢	٣١,٦	١	٥,٣	١,٨	٤	٨٢,١	٢٣,٦
صناعة النسيج والجلود	--	--	--	١	١١,٥	٩,٢	١	٢٥,٢	٢٥,٢	٣	١٩٠,٦	٤٧,٦	--	--	--
صناعة الموبيليا والاخشاب والاثاث الخشبي	١	٧,٧	٥,٧	٢	٤,٧	٤,٥	١	١,٥	٠,٧	١	١٦,٠	١٦,٠	--	--	--
صناعة الورق والطباعة والنشر	٣	٣,٩	١,٥	١	٣٣,٨	٦,٨	٤	١٣١,٦	٦٥,١	٣	٥٠,٧	١٦,١	--	--	--
الصناعات الكيماوية بما فيها كيماويات البترول والفحم والبلاستيك	١١	٤٠٤,٩	١٥٦,١	٨	١٤٣,٦	٥٨,٩	١٢	٢٥٢,٢	١٧٠,٤	٧	١٧١,٤	٧٤,٠	٨	٥٢٣,١	١٧٣,١
صناعة منتجات الصيني والفخار والقيشاني ومواد البناء والزجاج	٨	٢٥٨,٦	١٨٩,٦	١٤	١٤٢٠,١	٢٧١,١	١٥	٣٩٧,٨	١٥٠,٠	٩	٢٤٨,٤	١٢٤,٥	٣	١٤٦٠,٨	٢٨٥,٤
صناعة المنتجات المعدنية الاساسية	--	--	---	---	---	---	--	--	--	--	--	--	٢	٣٦٦٧,٠	١٩٦,٩
صناعة المنتجات المعدنية الانشائية والهندسية والكهربائية	١٠	٢٣١,١	١١٧,١	٣١	٨٨٤,٨	٢٧٣,٤	٣٦	٣٣٧,٩	١٦١,٠	١٩	٢٥٣,٣	٩٠,٦	٩	١٦٣,٩	٤٦,٦
صناعات اخرى	--	--	--	١	١٢٠,٠	٦٦,٥	--	--	--	--	--	--	١	٢٢,٦٢	٧,٧
المجموع	٤٠	١٢٧٩,٣	٥٤٧,٦	٥١	٣٠٧٦,١	٧٥٥,٧	٦٤	١٤٠٢,٤	٦٠٤,٠	٤١	٩٣٥,٦	٣٧٠,٦	٣٧	٥٩٢٩,٦	٧٣٢,٤
نسبة الشريك الاجنبي ٪			(٣٩,٧)			(٢٤,٦)			(٤٣,١)			(٣٩,٩)			(١٢,٤)

المصدر: وزارة الصناعة والكهرباء. قائمة الممانع المنتجة المرخصة بموجب نظامي حماية وتشجيع الصناعات الوطنية واستثمار راس المال الاجنبي حتى نهاية عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، الرياض.

جدول رقم (٩) (تابع)

توزيع الاستثمار الاجنبي على فروع قطاع الصناعة خلال الفترة ١٣٩٥ - ١٤٠٤ هـ

(مليون ريال)

النشـــاط	١٤٠٠ (١٩٨٠)			١٤٠١ (١٩٨١)			١٤٠٢ (١٩٨٢)			١٤٠٣ (١٩٨٣)			١٤٠٤ (١٩٨٤)			المجموع		
	عدد	اجمالي التمويل	حصة الشريك الاجنبي	عدد	اجمالي التمويل	حصة الشريك الاجنبي	عدد	اجمالي التمويل	حصة الشريك الاجنبي	عدد	اجمالي التمويل	حصة الشريك الاجنبي	عدد	اجمالي التمويل	حصة الشريك الاجنبي	عدد	اجمالي التمويل	حصة الشريك الاجنبي
صناعة المواد الغذائية والمشروبات	٣	٥٩,٠	٢٤,١	--	--	--	٤	٩٩,٠	٤٤,٥	٢	٧,٣	٢,٠	٣	٧٨,٣	٢١,٠	٣٢	١٢١٨,٠	٣٠١,٥ (٢٤,٨)
صناعة النسيج والجلود	--	--	--	١	٣,٠	١,٠	١	١٣,٠	٩,٧	--	--	--	--	--	--	٦	٢٤٢,٣	٩٢,٧ (٣٨,٣)
صناعة الموبيليا والاخشاب والاثاث الخشبي	٣	١٢,٦	٥,٥	٢	٤,٢	٢,٩	٢	٦٩,٨	٣٢,٣	--	--	--	--	--	--	١١	١١٧,٤	٦٧,٦ (٥٧,٦)
صناعة الورق والطباعة والنشر	١	٩٧,٤	٢٤,١١	--	--	--	٢	١٤٤,٨	٧٠,٩	--	--	--	--	--	--	١٣	٤٦٣,٣	١٩٤,٥ (٤٢,١)
الصناعات الكيماوية بما فيها كيماويات البترول والفحم والبلاستيك	١٣	٥١٧٥,٦	٢٥٧٩,٥	١٦	٩٠٧٠,٤	٤٤٩٩,٥	٥	١٠٦,١	٤٤,٣	--	--	--	٢	١٦,٠	٥,٣	٨٢	١٥٩٧٣,٣	(٤٨,٦)
صناعة منتجات المعني والفخار والفيشاني ومواد البناء والزجاج	٥	١٥٨,٣	٦٥,٥	٣	٦٤,٣	٢٤,٩	٣	٦٥,٠	٦٣,١	--	--	--	١	١١,١	٣,٧	٦١	٤١٨٤,٤	(٣٨,١)
صناعة المنتجات المعدنية الاساسية	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	٣	٣٦٦٧,٠	١٩٦,٩ (٥,٤)
صناعة المنتجات المعدنية الانشائية والهندسية والكهربائية	١٦	٣٦٠,٥	١٢٤,٧	١١	١٠٩,٩	٤١,٩	١٤	٣٥٤,١	١٣٤,٨	٥	١٢١,٨	٣٩,١	١	٢٠٦,٠	١٠٣,٠	١٣٣	٣٠٣٣,١	(٣٧,١)
صناعات اخرى	١	١٩,٧	١١,٨	--	--	--	٢	٧,٤	٣,٦	--	--	--	--	--	--	٥	١٦٩,٨	٨٩,٧ (٥٣,٨)
المجموع	٤١	٥٨٨٤,١	٢٨٥٥,٣	٣٣	٩٢٥٠,٨	٤٥٧٠,٣	٣٣	٧٥٩,٣	٤٠٣,٣	٧	١٣٩,١	٣١,١	٧	٣١١,٥	١٣٣,٩	٣٤٤	٢٩٠٥٧,٦	
نسبة الشريك الاجنبي ٪			(٤٨,٥)			(٤٩,٤)												(٣٧,٩)

الفصل الثالث

دور الشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العربي السعودي

من السمات المميزة للشركات عبر الوطنية في وقتنا الحاضر، ضخامة امكاناتها المالية والتقنية وارتفاع رصيدها من الخبرات الادارية والتسويقية. ومن الطبيعي ان مصاحبة هذه الامكانات للتدفقات الاستثمارية لهذه الشركات سيكون له آثاره المحسوسة على اقتصاديات الدول المضيفة، بل وحتى على الجوانب الاجتماعية والسياسية، ان سلبا او ايجابا.

سيناقش هذا الفصل دور الشركات عبر الوطنية في اقتصاديات المملكة العربية السعودية، من خلال التعرف على مساهمة هذه الشركات في التغيرات الاقتصادية لكل من الناتج المحلي الاجمالي، مستوى التوظيف، التجارة الدولية وميزان المدفوعات، واخيرا العائدات الحكومية والاسعار.

آ - مساهمة الشركات عبر الوطنية في الناتج المحلي الاجمالي

يعد الاستثمار الاجنبي احد اشكال التمويل الخارجي للدول، حيث يوفر لها موارد اضافية، مما يخفف من اختناقات التعامل مع العالم الخارجي والاعباء المالية المحلية، ومن ثم يساهم في الناتج المحلي الاجمالي.

واذا كانت الآثار المباشرة للاستثمار الاجنبي تتمثل في المساهمة المباشرة في الانتاج والتشغيل، وتخفيف الاختناقات الاقتصادية، فان لها آثارا ايجابية اخرى متعددة. فالقدرات التقنية التي تجلبها الشركات، والنظم الادارية الحديثة، والامكانات التسويقية هي من الدعائم الاساسية للنمو الاقتصادي للدول، متى ما رسمت الدولة ونفذت الخطط الملائمة لاستيعابها والاستفادة منها.

فقد تزيد امكانات الشركات التقنية من القدرة على الاستفادة من الموارد المتاحة، كما تزيد المهارات الادارية والتسويقية من انتاجية عناصر الانتاج، وتحقيق المزيد من السلع والخدمات. كما ان الاستثمارات الجديدة، قد تحدث مساهمات ايجابية في الاقتصاد من خلال علاقات الترابط والتشابك مع القطاعات الاقتصادية الاخرى. بمعنى آخر، يمكن للشركات عبر الوطنية ان تساهم في زيادة القيمة المضافة للمجتمع من خلال زيادة الانتاج والانتاجية او من خلال التغيرات الايجابية التي تحدثها في الاجور والارباح والريع وعائد راس المال. وهذا يعتمد دون شك على الهيئة التي تظهر فيها الشركة عبر الوطنية، (الفصل الثاني من الدراسة).

واذا كانت للشركات عبر الوطنية مساهماتها الايجابية في الناتج المحلي الاجمالي، فقد يكون لها سلبياتها. فتدفقات راس المال الاجنبي تزيد من موارد الدولة المضيفة (مؤقتا)، الا انها قد تكون سببا في ظهور سلسلة من التدفقات الضخمة من راس المال الى الخارج في شكل ارباح وعوائد اخرى. كما يمكن ان تعيق ظهور القدرات الانتاجية المحلية من خلال انشاء الفروع الاجنبية. كما يمكن ان تتجاهل اولويات الاقتصاد المحلي، مثل عدم الالتزام بالتوجيهات المتعلقة بتفضيل المنتجات والموارد المحلية، وعدم الجدية في ايجاد العلاقات الترابطية الجيدة مع الاقتصاد المحلي، وعدم الاخلاص في نقل التقنية وتدريب

الايدي العاملة المحلية، مما يؤثر سلبا على القطاع الصناعي المحلي، والقيم المضافة، والميزان التجاري، والناتج المحلي الاجمالي.

وقد كان دور الشركات عبر الوطنية في المملكة العربية السعودية، ايجابياً الى حد ما، على نحو ما يتضح مما يلي:

يتبين من الجدول رقم (١٠) ان قطاع الزيت ساهم بنحو ٥٩ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة ١٣٩٤/١٣٩٥-١٤٠٤/١٤٠٥هـ (١٩٧٤-١٩٨٥م)، مع ملاحظة ان هذه المساهمة آخذة في التناقص، نتيجة نمو القطاعات الاخرى من جهة، ولانخفاض عائدات الزيت بعد عام ١٣٨١هـ من جهة ثانية. اما مساهمة قطاع الزيت في الايرادات الحكومية فتبلغ نحو ٩٠ في المائة في المتوسط لمعظم السنوات[١].

وكما اشير سابقا، فان الشركات صاحبة الامتياز في انتاج النفط في المملكة هي ضمن اكبر سبع شركات نفط عبر وطنية على مستوى العالم. وقد كانت ارامكو في اوائل السبعينيات، تسيطر على سياسات الانتاج والتسويق لاكثر من ٩٥ في المائة من الزيت السعودي. وكانت تدفع للمملكة ريعا على انتاج النفط قدره اربعة شلنات ذهباً او ما يعادلها مقابل كل طن من الزيت المنتج، اي حوالي ٢٠ سنتا امريكيا للبرميل الواحد. وفي عام ١٩٥٠م توصل الطرفان (الحكومة والشركة) الى صيغة اقتسام الارباح، وذلك بان تفرض الحكومة ضريبة دخل على ارباح ارامكو بحيث يصل مجموع نصيب المملكة الى ٥٠ في المائة من صافي عائدات الشركة.

لقد ادى تركز صناعة الزيت العالمية في ايدي عدد قليل من الشركات عبر الوطنية الى زيادة سيطرة وتحكم الشركات في الانتاج والاسعار. فيلاحظ ان الاسعار المعلنة لم تتجاوز دولارين الا في عام ١٩٥٨م ثم انخفضت بعد ذلك الى اقل من دولارين واستمرت على هذا الحال حتى عام ١٩٧١م. وقد ادى هذا التدهور في الاسعار الى قيام منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) عام ١٩٦٠م بهدف تعزيز مركز الدول المنتجة التفاوضي تجاه الشركات النفطية. وقد بدات المنظمة في اثبات وجودها ابتداء من عام ١٩٧١م في ما يعرف باتفاقية طهران والتي ادت الى رفع الاسعار المعلنة[٢]، وخاصة عام ١٩٧٣/١٩٧٤م.

وبالرغم من ان الشركات النفطية صاحبة الامتياز قد فقدت ملكيتها لأصول الشركة العربية الامريكية (ارامكو)، المنتج الرئيسي للنفط في المملكة، ولم تعد صاحبة القرار فيما يتعلق بحجم الانتاج والاسعار وغيره، الا انها لا زالت تحتفظ بقدر لا يستهان به من النفوذ على صناعة النفط في المملكة. ويحدث ذلك من خلال اشرافها الاداري وسيطرتها على العمليات الفنية للاستكشاف والانتاج والعمليات اللاحقة الاخرى كالتسويق والتوزيع.

---

(١) وزارة التخطيط، منجزات خطط التنمية: حقائق وارقام ١٣٩٠-١٤٠٣هـ، الرياض، ص: ١٥٣.

(٢) Said S. Martan, Domestic Development and the Management of Oil Revenues in the Economy of Saudi Arabia. (Ph.D. Dissertation, University of Nebraska-Lincoln, U.S.A., 1980), pp. 16-29

جدول رقم (١٠)

الناتج المحلي الاجمالي، ومساهمة قطاع الزيت والاستثمارات المباشرة وحجم عقود الشركات الاجنبية خلال المدة ١٣٩٥/١٣٩٤ - ١٤٠٤/١٤٠٣ هـ

(بلايين الريالات، بالاسعار الجارية)

	١٣٩٤/ ١٣٩٥	١٣٩٥/ ١٣٩٦	١٣٩٦/ ١٣٩٧	١٣٩٧/ ١٣٩٨	١٣٩٨/ ١٣٩٩	١٣٩٩/ ١٤٠٠	١٤٠٠/ ١٤٠١	١٤٠١/ ١٤٠٢	١٤٠٢/ ١٤٠٣	١٤٠٣/ ١٤٠٤	١٤٠٤/ ١٤٠٥
الناتج المحلي الاجمالي	١٢٩,٢	١٦٣,٩	٢٠٣,٩	٢٣٣,٨	٢٤٧,٦	٢٨٣,٦	٥٨١,٠	٥٢٢,٢	٤١١,٨	٣٦٧,٦	٣٢٤,٥
قطاع الزيت	١٠٤,٧	١٠٩,٦	١٢٨,٥	١٢٦,٢	١٣١,١	٣٣٧,٢	٣٤١,٠	٣٣٣,٢	١٩٢,٩	١٤٣,٢	١١٥,٤
الاستثمارات المباشرة في الصناعة غير النفطية(١)	--	٠,٥٥	٠,٦٧	٠,٦٠	٠,٣٧	٠,٧٣	٢,٩	٤,٦	٠,٤٠	٠,٣	--
حجم الاستثمارات المباشرة(٢)	-١٣,٣	٦,٦	١,٣-	٢,٨	٢,٢	٤,٥-	١٠,٦-	٢١,٨	٣٨,٢	١٧,٤	١٨,٤
حصة الاستثمارات المباشرة في الناتج المحلي الاجمالي (٪)	٩,٦	٤	٠,٦-	١,٣	٠,٩	١,٢-	٢-	٤,٢	٩,٣	٤,٦	--
قيمة عقود الشركات الاجنبية	--	--	--	٣٣,٢	٧١,٣	٣٠,٧	١٩,٠	٦,٥	--	--	--
قيمة عقود الشركات المختلطة(٣)	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
مساهمة قطاع الزيت في الناتج المحلي (٪)	٧٥,٢	٦٦,٩	٦٣,٠	٥٦,٤	٥٥,٢	٦١,٨	٦٥,٨	٦١,٩	٤٦,٨	٣٩,٠	٣٤,٥
نسبة قيمة عقود الشركات الاجنبية من الناتج المحلي الاجمالي	--	--	--	١٤,٨	٢٨,٨	٨,٠	٣,٧	١,٢	--	--	--

(١) وزارة الصناعة والكهرباء، مرجع سابق.

(٢) المعلومات مستقاة من: مركز الامم المتحدة المعنى بالشركات عبر الدولية، الشركات عبر الوكنية في التنمية العالمية، الدراسة الثالثة، ١٩٨٣م، الامم المتحدة، نيويورك، صندوق النقد الدولي، احصائيات موازين المدفوعات، الكتاب المسنوي ١٩٨٥م، واحصائيات التمويل الدولي، الكتاب السنوي، ١٩٨٤م، صندوق النقد الدولي، واشنطن. الاحصائيات بالسنة الميلادية، ومحولة للهجري. مثال ١٣٩٥/١٣٩٤ تعادل ١٩٧٤م وهكذا. كما قد تم تحويل بعض الاحصائيات من حقوق السحب الخاصة والدولار الى الريال لسهولة المقارنة، ايضا: وزارة التخطيط. منجزات خطط التنمية ١٩٨٥/١٩٧٠، الرياض، ص ١٧٠.

(٣) لا تتوفر معلومات عن هذا القطاع، اما وجوده في الجدول فللتذكير باهمية وحجم هذه الشركات في تنفيذ معظم العقود لاسيما في السنوات الاخيرة.

ملاحظة: (--) تعني (رقم غير متوفر).

ويمكن قياس وجود الشركات عبر الوطنية في المملكة ودورها في الاقتصاد من خلال الالمام بحجم صافي الاستثمارات الاجنبية المباشرة في المملكة خلال ١٣٩٥/١٣٩٤ - ١٤٠٤/١٤٠٣هـ والذي بلغ حوالي ٥٦ بليون ريال سعودي، معظمها في قطاع الزيت. كما تشير احصاءات وزارة الصناعة والكهرباء، الى ان راس المال الاجنبي في الصناعات التحويلية والاساسية قد بلغ خلال المدة اعلاه حوالي ١١ بليون ريال، ذهب معظمها للصناعة البتروكيماوية.

ولا تقتصر اهمية هذه الارقام الاخيرة على مقدار ما تجلبه من عدد وآلات واجهزة، وانما تتسع لتشمل مقدار ما تضيفه للاقتصاد السعودي في شكل عائدات لعناصر الانتاج، واتاحة فرص افضل لاستغلال الموارد وجلب تقنية واساليب ادارة وتسويق، وهي العناصر التي يركز عليها نظام استثمار راس المال الاجنبي، واستراتيجيات التصنيع والتنمية في المملكة العربية السعودية.

إن من اهم الصناعات التي يساهم فيها راس المال الاجنبي ولها دور مؤثر على الناتج المحلي الاجمالي، اضافة الى قطاع الزيت، الصناعات الاساسية والبتروكيماوية مشاركة مع سابك[١]، وصناعة تكرير واستخراج مشتقات الزيت والتعدين مشاركة مع بترومين[٢]، والصناعات المساندة والتجهيزات الاساسية للصناعات السابقة بالتعاون مع الهيئة الملكية للجبيل وينبع[٣]، والصناعات التحويلية الاخرى مشاركة مع القطاع الخاص.

ويؤخذ على الشركات عبر الوطنية لاسيما المشاركة في صناعة البتروكيماويات، هو مبالغتها في قيم الاصول الراسمالية، والدراسات والاستشارات الفنية. كما ان هناك مخاطر محتملة من جراء تاثير هذه الشركات على اسعار وحجم انتاج المنتجات البتروكيماوية، لزيادة حصتها في الارباح. وهذا ليس غريب على شركات بهذا الحجم والنفوذ العالمي، وينطبق ذلك ليس على صناعة البتروكيماويات فحسب بل على الصناعات الاخرى المكملة وربما البديلة، (انظر قائمة الشركات المشاركة في جدول رقم (١١). ويؤخذ ايضا على هذه الشركات عدم جديتها في نقل التقنية وتدريب الكوادر المحلية، مما حدا بالاطراف المحلية، سابك، بترومين، والهيئة الملكية للجبيل وينبع، لتبني برامج تدريب خاصة منفصلة عن الشركاء الاجانب. كما ان من المآخذ الاخرى على هذه الشركات هو تحيزها الكامل للدولة الأم. فعند وضع التصميمات لصناعة او منشاة ما، توضع لتناسب منتجات احدى الشركات المرتبطة معها، او منتجات الدولة الأم، مما يوجد نوعا من الاحتكار، واشكالات في تامينها وصيانتها.

---

(١) سابك (SABIC)الشركة السعودية للصناعات الاساسية، وهي شركة مساهمة سعودية تساهم الحكومة بنصيب كبير في راسمالها، تأسست عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) بهدف اقامة وتشغيل وتسويق منتجات الصناعات الاساسية التي تعتمد على المواد المحلية الهيدروكربونية والمعدنية وغيرها من الصناعات المكملة والمساندة.

(٢) بترومين (PETROMIN) المؤسسة العامة للبترول والمعادن، انشئت عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) بهدف تنمية النشاط البترولي والمعدني في المملكة العربية السعودية.

(٣) الهيئة الملكية للجبيل وينبع: انشئت في ١٣٩٥/٩/١٦هـ تتولى مهام تنفيذ خطة التجهيزات الاساسية اللازمة لتحويل منطقتي الجبيل وينبع الى مدينتين صناعيتين.

جدول رقم (١١)

شركات سابك وشركاؤها الاجانب، حتى سنة ١٩٨٥

اسم الشركة (الصناعة)	تاريخ التأسيس	المنتجات الرئيسية	الشريك الاجنبي	بداية التشغيل او التاريخ المتوقع
١- حديد	٢٠ /٣/ ١٩٧٩م	امياخ وقضبان التسليح	دي.اي.جي. الالمانية الغربية	يناير ١٩٨٣م
٢- صلب	١٩٦٢ توسعة في ١٩٧٩م	قضبان التسليح	كورف هاندل الالمانية الغربية	اوائل الستينات
٣- سافكو	١٩٦٥	يوريا - حامض الكبريتيك ميلامين	لا يوجد	١٩٦٩م
٤- سماد	١٩٧٩	يوريا	شركة (تيوان للاسمدة)	١٩٨٣م
٥- الرازي	١٩٧٩	ميثانول كيماوي	(ميتسوبيشي) اليابانية	١٩٨٣م
٦- ابن سينا	١٩٨١	ميثانول	(ميلانيز) و(تكساس ايسترن) الامريكيتين	١٩٨٤م
٧- صدف	١٩٨٠	ايثلين - ثاني كلوريد الايثلين ستايرين (ايثانول - مودا كاوية	(بكتن العربية) المملوكة لشركة (شل الامريكية)	١٩٨٤م
٨- كيميا	١٩٨٠	بولي ايثلين منخفض الكثافة		
٩- ينبت	١٩٨٠	ليثلين - جلايكول الايثلين - بولي ايثلين	(موبيل) الامريكية	١٩٨٤م
١٠- بتروكيميا	١٩٨١	ايثلين - بولي ستايرين - بيوثين -١-	لا يوجد	١٩٨٥م
١١- شرق	١٩٨١	بولي ايثلين - جلايكول الايثلين	مجموعة يابانية برئاسة (ميتسوبيشي)	١٩٨٥م
١٢- غاز	١٩٨٣	نيتروجين - اكسيجين	لا يوجد	١٩٨٤م
١٣- ابن حيان	١٩٨٤	كلوريد الفنيل الاحادي	(لاكي) الكورية	١٩٨٦م
١٤- ابن البيطار	١٩٨٥	امونيا	لا يوجد	١٩٨٨م
١٥- ابن زهر	١٩٨٤	بيونال الاشير الثلاثي المثيلي	(ابيكورب) عربية (نستي اوي) فنلندية، شركة (انيكيم) ايطالية	

المصدر: منشورات سابك.

اما بالنسبة لشركات المقاولات، فكما هو واضح من الجدول رقم (١٠) بلغت قيمة عقودها خلال خمس سنوات حوالي ١٦١ بليون ريال سعودي. ويشير هذا الرقم، من ناحية، الى ضخامة واهمية الانجازات التي تمت خلال هذه المدة، ومدى مساهمتها في تنمية الاقتصاد المحلي ونمو حجم الناتج المحلي الاجمالي، كما يمكن اعتباره مؤشرا فى ضخامة التسرب من الاقتصاد المحلي خلال هذه السنوات. اذ وصلت نسبة قيمة عقود الشركات الاجنبية من قيمة الناتج المحلي الاجمالي الى ١٥ في المائة لسنة ١٣٩٨/١٣٩٧هـ وارتفعت الى ٢٩ في المائة في سنة ١٣٩٩/١٣٩٨هـ. الا ان هذه النسبة عادة الى الانخفاض تدريجيا في السنوات اللاحقة. اما اكثر الاتهامات والانتقادات الموجهة لبعض شركات المقاولات عبر الوطنية العاملة في المملكة فتشمل التالي[1]:

- تجاهلها في كثير من الاحيان لقواعد تفضيل المنتجات المحلية وتعمدها مواصفات تناسب السلع المصنعة في دولها الاصلية.
- تجاوزها الانظمة وذلك عند لجوئها الى التعاقد من الباطن مع شركات اقل خبرة لتنفيذ العقود المبرمة معها.
- تواطؤها مع بعضها البعض لتكوين كارتيلات او اتفاقات خاصة عند دخولها في بعض المناقصات الحكومية، وذلك بهدف الحد من المنافسة والحصول على ارباح افضل.
- جلبها لعمالها من دولها الاصلية، او من دول ذات عمالة رخيصة. وكان لتواجد الأيدي العاملة الاجنبية بأعداد كبيرة وبخلفيات دينية واجتماعية واقتصادية مختلفة آثاره السلبية على القيم الاجتماعية، وادى الى ظهور بعض السلوكيات غير المرغوب فيها كالجريمة والمخدرات وغيرها.
- عدم جديتها في المساهمة في نقل التقنية، حيث يندر ان يكون في اي من هذه الشركات مركز بحث او تطوير.

ب- <u>دور الشركات في التوظيف</u>

تكمن احدى المساهمات التي تحملها الشركات عبر الوطنية في اعداد من يتم تشغيلهم في نشاطات الشركة المختلفة. فمن الاسباب التي تدفع بالشركات عبر الوطنية لفتح فروع لها، او انشاء صناعات معينة في بعض الدول النامية (كدول شرق آسيا)، انخفاض تكاليف الانتاج، وخاصة اجور العمل، مما يعني توفير فرص عمل اكثر، وتحسين في مستوى الدخل. وتزيد المساهمة التوظيفية ايضا، من خلال فرص العمل التي تتيحها النشاطات الاخرى المنبثقة عن النشاط الرئيسي للشركة او التي تبرز لخدمتها. وتعتبر هذه المساهمة في التوظيف وزيادة الاجور وتحسين مستوى الاداء في المقدمة بالنسبة للدول التي تعاني من البطالة. ويمكن ان يكون للشركات عبر الوطنية دورا ايجابياافضل لو كان، توظيف العناصر المحلية ورفع مستوى ادائها ضمن اهم اهدافها.

---

(١) انظر الغرفة التجارية الصناعية، "الشركات متعددة الجنسية ما لها وما عليها"، مرجع سابق.

وهناك اسباب اخرى، يمكن ان تعيق مساهمة الشركات عبر الوطنية في توظيف الايدي العاملة المحلية في الدول المضيفة بصفة عامة، منها:

- استخدامها لأساليب انتاج ذات كثافة راسمالية، مما يحد من فرص العمل، ويقصرها على ذوي المهارات التقنية العالية. مثل هذه المهارات قد لا تتوفر الا في الدول الأم (موطن الشركة).
- عدم توفر حسن النية في كثير من الاحيان في تسهيل نقل المهارات واساليب الانتاج الحديثة الى الدول النامية.
- عدم قدرة الدول النامية على استيعاب المهارات واساليب الانتاج الحديثة لندرة الكفاءات البشرية القادرة على ذلك.
- لجوء بعض الشركات الى جلب العمالة الرخيصة من دول اخرى، كما هو الحال في قطاع البناء والتشييد في المملكة.
- قد يؤدي وجود الشركات عبر الوطنية الى فقدان فرص العمل نتيجة انهيار بعض المنشآت الوطنية القائمة لانخفاض قدرتها على المنافسة.

ولو امعنا النظر في وضع المملكة العربية السعودية لوجدناه يختلف كثيرا عن وضع معظم الدول النامية، فالمملكة تعاني من نقص الايدي العاملة المحلية، بشقيها المدرب وغير المدرب. لذلك اتجهت سياسة التصنيع فيها الى اعتماد اساليب كثافة راس المال. وتبين خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥-١٤١٠هـ)[١] ان عدد العمال الاجانب قد زاد خلال الخطة الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ / ١٩٨٠-١٩٨٥م) بحوالي ١٫٢ مليون عامل[٢]. ويمثل هذا الرقم الاخير حوالي ٦٠ في المائة من اجمالي العمالة في المملكة. الا انه نتيجة الظروف الاقتصادية التي تمر بها المملكة وانخفاض نشاط قطاع البناء والتشييد، وزيادة العرض من العمالة السعودية واستخدام اساليب الانتاج ذات كثافة راس المال، فمن المتوقع ان ينخفض هذا الرقم بحوالي ٦٫٢٢ في المائة في نهاية الخطة الرابعة، ليصبح حوالي ٢٫٠٦ مليون.

اما مساهمة الشركات عبر الوطنية في توظيف الايدي العاملة السعودية، فيعتمد على طبيعة وضع الشركة (شركة مقاولات مؤقتة، شركة استثمارية، اجنبية الملكية ام مشتركة ...). على سبيل المثال تساهم الشركات العاملة في قطاعي الصناعات الاستخراجية، والاساسية والتمويلية في تشغيل السعوديين بنسب اكبر بكثير من تلك العاملة في قطاع المقاولات، وذلك لان طبيعة عملها واستمرارية وجودها والعقود المبرمة معها من قبل الطرف المحلي تتوجب مشاركة العنصر المحلي، بل ضرورة تدريب واحلال السعوديين مكان غير السعوديين متى كان ذلك ممكنا. وهذا صحيح بالنسبة لشركات سابك، وبترومين والهيئة الملكية للجبيل وينبع وفروع البنوك الاجنبية التي "تمت سعودتها" وغيرها من الشركات المختلطة.

---

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة.

(٢) يبدو ان هذه الارقام لا تشمل العمال اليمنيين.

في ضوء ما سبق، تحاول المملكة العربية السعودية استخدام اساليب كثافة راس المال للحد من العمالة المستوردة من ناحية، كما تضع شروط توظيف السعوديين ضمن عقودها، وتتبنى برامج التدريب المناسبة لمشاركة العنصر الوطني في تشغيل صناعاتها. فعلى سبيل المثال نجد ان مشاريع سابك اكثر المشاريع الصناعية في المملكة كثافة لراس المال، فقد بلغت استثماراتها في المشاريع حتى نهاية ١٤٠٥هـ حوالي ٣٨ بليون ريال، مقابل اجمالي عدد عمال قدره ٧٠٠ عامل، من بينهم حوالي ٤٧ في المائة سعوديين. وتقوم المؤسسة الآن بتدريب اعداد اكبر من المواطنين، سواء تطبيقاً (اثناء العمل)، او من خلال التدريب في الخارج او بالتعاون مع الشركاء الاجانب لتصل بنسبة السعوديين الى ٧٥ في المائة خلال السنوات القادمة(١).

اما بترومين فقد بلغ اجمالي موظفيها في جميع مشروعاتها بما فيها المشتركة، حتى نهاية ١٤٠٤/١٤٠٣هـ حوالي ١١٫٩٦٥ شخص، منهم ٧٣ في المائة سعوديين. وستزيد نسبة السعوديين خلال الاعوام القادمة نتيجة برامج التدريب المستمرة.

اما قطاع البناء والتشييد، اكبر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي منذ سنة ١٣٩٥ هـ، ١٩٧٥م، فكانت مساهمة الشركات عبر الوطنية العاملة فيه في توظيف وتدريب العمالة السعودية محدودة جدا. وربما يرجع ذلك الى طبيعة اعمالها المؤقتة، وعدم توفر الايدي العاملة السعودية الراغبة في العمل. ويرجع عزوف السعوديين عن الاقبال على العمل في هذه الشركات، لطبيعة بعض الاعمال نفسها، كاعمال الصيانة والنظافة والبناء، او لانخفاض الاجور المقدمة، اضافة الى تعمد الشركات جلب الايدي العاملة من اوطانها او من دول اخرى، مع خلق بعض الصعوبات في وجه العمالة المحلية.

وقد بلغت العمالة في قطاع البناء والتشييد اوجها عام ١٤٠٢هـ (١٩٨٢م)، حيث قدر عدد العاملين مباشرة في اوجه نشاط البناء والتشييد بحوالي ٩٥٠ الف عامل، ثم تقلص العدد الى ٨٨٦ الف عامل في نهاية الخطة الثالثة. ولم يتجاوز متوسط مشاركة السعوديين اكثر من ٩ في المائة. علما ان عدد العمال في هذا القطاع يصل الـ٣٠ في المائة من اجمالي القوى العاملة. اما عدد العمال في انتاج مواد البناء والعمالة المرتبطة بها بصورة غير مباشرة، فقدرت عام ١٤٠٥/١٤٠٤هـ (١٩٨٤م) بحوالي ١٫١٥ مليون عامل، او ٣٦ في المائة من اجمالي القوى العاملة ليصبح المجموع في هذا القطاع حوالي ٣٫٠٤ مليون عامل (او ٤٦ بالمائة من الاجمالي) في عام ١٤٠٥/١٤٠٤هـ (١٩٨٤م). ومن المتوقع ان تنخفض نسبة العمالة في هذا القطاع بحيث تصبح ١٣٫٨ في المائة من مجموع العمالة في نهاية الخطة الرابعة(٢).

---

(١) قائمة المشاريع.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة، ص: ٢٤٨.

ج- اثر الشركات عبر الوطنية على ميزان المدفوعات

للشركات عبر الوطنية آثارها على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة وذلك من خلال تاثيرها على الصادرات والواردات وعلى حركة راس المال وتحويلات عوائد الانتاج. فقد يؤدي اتجاه الشركات عبر الوطنية الى انتاج السلع، لتلبية حاجة السوق المحلي (احلال الواردات)، او بهدف التصدير الى تحسن الميزان التجاري للدولة، وقد تكون النتائج عكسية فيما لو لجات الى استيراد كميات كبيرة من المواد الخام وعناصر الانتاج الاخرى.

كما ان قدرة الشركات الاجنبية على تحويل احجام كبيرة من راس المال وعوائد الاستثمار الى خارج الدولة، يمكن ان يؤدي الى تفاقم الوضع الاقتصادي للدولة المضيفة ويهز مركز عملتها في الخارج، ويحد من فعالية سياستها المالية. اضافة الى ذلك، فان قدرة هذه الشركات على توظيف استثمارات ضخمة في الصناعات المحلية، وخاصة الاستراتيجية منها، يعطي قدرة اكبر في التاثير على الموارد المالية للدولة وميزان مدفوعاتها، مما يمنحها في النهاية دورا مؤثرا في القرارات الاقتصادية والسياسية المحلية.

ويمكن تصنيف الشركات عبر الوطنية العاملة في المملكة الى اكثر من تصنيف، على سبيل المثال:

١- شركات انتاجية، وتضم:

أ - الاستثمار في النشاطات الصناعية والزراعية الموجهة نحو استبدال الواردات وتمثلها المشاركة الاجنبية مع القطاع الخاص في انتاج بعض الصناعات التقليدية.

ب - استثمارات موجهة نحو التصدير، وتمثلها الصناعات الاستخراجية كالنفط والمعادن، والصناعات التحويلية الاخرى، كالبتروكيماويات.

٢- شركات المقاولات، سواء كانت اجنبية الملكية او مشاركة مع راس مال محلي.

٣- شركات الخدمات، كشركات السياحة والفنادق والبنوك وشركات التامين، وخطوط الطيران والمكاتب الهندسية الاستشارية الاجنبية.

يلاحظ من الجدول رقم (١٢) ان الشركات الاكثر تاثيرا على ميزان المدفوعات هي الشركات النفطية، فصادرات الزيت تمثل حوالي ٩٩ في المائة من صادرات المملكة. كما ان متوسط عائد الاستثمارات الاجنبية في المملكة يصل في المتوسط الى حوالي ٨ر٥ في المائة من حصيلة صادرا ت المملكة خلال السنوات ١٩٧٤-١٩٨٤م. وتمثل هذه التدفقات الخارجة في شكل عائد استثمارات زيادة في مدفوعات المملكة للعالم الخارجي، اي ذات اثر سلبي على ميزان المدفوعات.

اما حجم الاستثمارات المباشرة، فقد تذبذب خلال الفترة الماضية الى حد ما، الا انها نمت بشكل ملحوظ خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٤م، فقد بلغت خلال هذه الفترة حوالي ٩٦ بليون ريال، وهي ذات اثر ايجابي دون شك في المدى القصير، اما في المدى الطويل فقد تعني زيادة التزامات المملكة تجاه العالم الخارجي بهذا المبلغ (دين)، اضافة الى العوائد السنوية التي ستدفق الى الخارج.

جدول رقم (١٢)

الصادرات، الحساب الجاري، الاستثمارات الاجنبية وعائد الاستثمار وقيم العقود للفترة ١٩٧٤-١٩٨٤م

(بليون ريال)

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
اجمالي الصادرات	١٢٦,٢	١٠٤,٤	١٣٥,٢	١٥٣,٢	١٣٨,٢	٢١٣,٢	٣٦٢,٩	٤٠٥,٥	٢٧١,١	١٥٧,٨	١٣١,٧
الصادرات النفطية	١٢٢,٠	١٠٠,٩	١٣٢,٧	١٤١,٨	١٢٥,٣	١٩٤,٠	٣٣٤,٥	٣٧٥,٣	٢٥٠	١٥٤,٣	١٢٧,٣
الحساب الجاري	٨٢,٤	٥٠,٣	٥٠,٣	٤٢,٣	٧,٥-	٣٧,٥	١٣,٨	١٢٩,٧	٣,٦-	٥٦,٣-	٨٤,٧-
حجم الاستثمارات المباشرة	١٣,٣-	٦,٦	١,٣-	٣,٨	٢,٣	٤,٥-	١٠,٦-	٢١,٨	٣٨,٣	١٧,٤	١٨,٤
حجم الاستثمارات الصناعية المباشرة (غير النفطية)	--	٠,٥٥	٠,٦٧	٠,٦٠	٠,٣٧	٠,٧٣	٣,٨	٤,٦	٠,٤٠	٠,٠٣	--
عائد الاستثمارات الاجنبية المباشرة (مدين)	١٧,٧	٧,٥	١١,٦	١٤,٤	١٥,٣	٦,٩	٢٣,٠	٣٣,٥	٣١,٣	١٤,٨	١٣,٧
حصة عائدات الاستثمارات في اجمالي الصادرات (٪)	١٤,٠	٧,٣	٨,٦	٩,٤	١١,١	٣,٣	٦,٣	٨,٠	٧,٩	٩,٤	٩,٦
قيمة عقود الشركات الاجنبية	--	--	--	٣٣,٣	٧١,٣	٣٠,٧	١٩,٠	٦,٥	--	--	--
قيمة عقود الشركات المختلطة	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

المصدر: صندوق النقد الدولي، احصائيات ميزان المدفوعات، الكتاب السنوي لعدد من السنوات، والجداول السابقة.

بالنسبة لحجم الاستثمارات المباشرة في الصناعة غير النفطية، فقد بلغت خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٤م حوالي ١١ بليون ريال. ويتوقع ان يكون اثرها اكثر ايجابية عندما يتم تشغيل الصناعات المستثمر فيها والتي ستوجه للتصدير.

ومن الجدول ايضا، يلاحظ ان قيمة عقود الشركات الاجنبية خلال ٥ سنوات قد بلغت حوالي ١٦١ بليون ريال. وقد يكون اثرها ايجابي من خلال مشاركة في بناء التجهيزات الاساسية والمصانع التي قد يكون لها دور ايجابي في زيادة الانتاج المحلي، ومن ثم زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، وهي بهذا تدعم ميزان المدفوعات الدولي للمملكة. اما في الاجل القصير فاثرها سلبي نتيجة زيادة الطلب على الواردات من المواد الخام وغيرها، اضافة الى تحويلات عوائد الانتاج من اجور وارباح وغيره.

الا ان الملاحظة التي يجب ان لا تغفل عن البال، هو وضع المملكة المتميز خلال السنوات الماضية، فنتيجة لضخامة صادراتها من النفط، فقد تحقق فائضا في الحساب الجاري خلال السنوات المشار اليها باستثناء ١٩٧٨ والسنوات التالية لـ ١٩٨١م. وبالتالي فان التاثير السلبي على ميزان المدفوعات لم يكن ذو اهمية تذكر مقارنة بصافي العائدات والمنجزات التنموية المتحققة خلال الفترة. اما وقد بدأت عائدات النفط في الانخفاض ابتداء من عام ١٩٨٢م، فانه يتوجب الاهتمام بهذه التدفقات للحد من تاثيرها على ميزان مدفوعات المملكة.

د- <u>اثر الشركات على العائدات والاسعار</u>

كونت عائدات الزيت، بما فيها مبيعات الزيت الخام والمكرر محليا، حوالي ٨٦ر١ في المائة من ايرادات الميزانية السنوية خلال المدة ١٣٩٤/١٣٩٥ - ١٤٠٣/١٤٠٤ هـ، وبدأت النسبة في الانخفاض ابتداء من عام ١٤٠١ هـ، حيث وصلت عام ١٤٠٣/١٤٠٤هـ الى حوالي ٦٧ في المائة[1]. اما باقي الايرادات فتم تحصيلها من القطاعات غير النفطية الاخرى، كالرسوم الجمركية على الواردات، والرسوم الرمزية التي تتقاضاها الحكومة مقابل الخدمات الاخرى كالمياه، والكهرباء والهاتف وغيره. اما عائدات مبيعات شركات سابك من البتروكيماويات فلا زالت محدودة جدا، وهذا صحيح ايضا بالنسبة لعائدات الضرائب على راس المال الاجنبي في الصناعات التحويلية، فقد اشير في الفصل الاول الى ان الحكومة تمنح اعفاء ضريبي لمدة عشر سنوات لراس المال الاجنبي متى استوفى الشروط المشار اليها في الفصل.

وللشركات عبر الوطنية دور غير مباشر في زيادة المصروفات الحكومية، اضافة الى قيم العقود والتقنية وغيرها. فالتصاميم المعقدة ورفيعة المستوى في الاداء والتقنية، تتطلب صيانة عالية ومستمرة ومكلفة في نفس الوقت. لذلك من المتوقع ان تمثل صيانة بعض المشاريع الحكومية مستقبلا، عبئا ثقيلا على مزانية الدولة، لاسيما وان عائدات الزيت آخذة في الانخفاض.

---

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، <u>التقرير السنوي لعام ١٤٠٤ هـ</u>، (الرياض) ص: ٢١.

اما بالنسبة للاسعار، فيلاحظ ان الانفاق الحكومي الذي زاد زيادة حادة ومفاجئة ابتداء من ١٩٧٤م، قد ادى الى ارتفاع كبير في الاسعار بلغ ذروته (حوالي ٤٠-٤٥ بالمائة) في منتصف السبعينيات. ويتمثل دور الشركات عبر الوطنية هنا في انفاقها المتزايد لتوفير خدمات السكن والغذاء وغيرها من الخدمات.

وقد كان للعقود المجزية التي تتقاضاها من الحكومة لتنفيذ المشاريع دور محسوس في ذلك، حيث كانت تدفع اجور عالية لما تحصل عليه من خدمات. ليس هذا فحسب بل ان الشركات المحلية الاخرى اخذت تحاكي الشركات الاجنبية في دفع الاجور المرتفعة للخدمات. وقد ادى هذا الاتفاق المتزايد، مدعوما بضيق الطاقة الاستيعابية للمملكة من موانئ وطرق ومستودعات وخدمات مختلفة الى ظهور موجة من التضخم، عمت كافة القطاعات. كما ان المشاهدات والدراسات التي اجريت في المملكة تثبت، دون شك، انه كان يوجد نوع من التمييز يمارس من قبل عدد من الشركات الاجنبية المصدرة للمملكة. فقد كانت تتقاضى اسعارا أعلى لمنتجاتها المصدرة للمملكة، من لو صدرت لدولة نامية اخرى[(١)].

وقد اشير في الفصل الاول الى ان بعض الشركات العاملة في المملكة كانت تبالغ كثيرا في قيم عقودها، وذلك بتواطؤ عدد من الشركات مع بعض في شكل اتفاقات ما، او تكوين كارتيلات او غيره. ومن الصور الاخرى لمحاولات الشركات الاجنبية في المملكة تعظيم ارباحها ما لوحظ في كثير من الاحيان، من قيام الشركات التي تقوم بالدراسة، وتضع التصاميم، بوضع مواصفات تنطبق على منتجات اطراف معينة. وقد تنبهت الاجهزة الحكومية لهذه اللعبة، حيث اشترطت ان لا تحدد المواصفات بصناعة معينة، بل يجب ان يكون لها بدائل.

---

(١) Ministry of Planning, Trade Margins Study, (Executive Summary). Riyadh, 1977.

الفصل الرابع

الآثار المترتبة على وجود الشركات عبر الوطنية على بعض القطاعات

يؤثر وجود الشركات عبر الوطنية، على مسار ومنجزات التنمية الاقتصادية في مختلف البلدان كما يؤثر على انماط الانتاج والاستهلاك وعلى العادات والقيم الاجتماعية. لذلك تحرص البلدان الراغبة في الاستفادة من قدرات وامكانات الشركات عبر الوطنية على ايجاد الصيغ والانظمة المناسبة لتشجيع واستيعاب الآثار الايجابية لهذه الشركات والحد قدر الامكان، من آثارها السلبية.

تترجم هذه الانظمة في الواقع العملي الى فقرات تضاف في عقود انشاء الشركات المعنية، او عقود تنفيذ المشاريع ومنح القروض والتسهيلات الاخرى.

سنناقش في هذا الفصل اثر الشركات عبر الوطنية في نقل التقنية، وانماط الانتاج والاستهلاك، ثم آثارها الاخرى الثقافية والاجتماعية. ونوجز في نهاية الفصل الدور المتوقع للشركات عبر الوطنية في السنوات القادمة.

آ - نقل التقنية

لا يشك احد في دور التقنية الحديثة في التطور الذي وصلت اليها المجتمعات الصناعية. فمساهمتها لا تقتصر على النواحي الاقتصادية والصناعية، بل شملت كل المجالات والنشاطات بما فيها الاجتماعية والسياسية والبيئية. فقد كان لها اثر واضح على تغيير نمط حياة كثير من الشعوب ومؤسساتها. كما ادت الى ظهور اساليب ادارة وانتاج، ومؤسسات اكثر قدرة على تامين متطلبات الشعوب. كما ان اغراق اسواق دول العالم الثالث بالسلع الاستهلاكية والانتاجية وادوات الحرب، ونمو النفوذ والتاثير السياسي والاقتصادي والاجتماعي الغربي ما هي الا ثمار السبق التقني الذي حققته هذه الدول.

ويمكن تعريف التقنية بانها "مجموعة المعرفة والخبرات والمهارات المتراكمة والمتاحة والادوات والاساليب المادية والتنظيمية التي يستخدمها الانسان في اداء وظيفة ما لاشباع الحاجات المادية والمعنوية سواء على مستوى الفرد او المجتمع"(١).

---

(١) اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الامم المتحدة). نقل التكنولوجيا الى العالم العربي - تقرير حول انشاء المركز الاقليمي العربي لنقل التكنولوجيا، ص: ٢٥.

ان ادراك الدول النامية لأهمية التقنية ودورها البارز في عملية التنمية جعلها تبحث عن اقصر السبل لاستحواذها ومع ان الاتجاه نحو نقل التقنية الاجنبية ما هو الا مرحلة مؤقتة وليست الهدف النهائي، الا انه ينبغي ان لا تكون هذه المرحلة على حساب اهمال التقنيات المحلية التي نبعت وتطورت لتناسب الظروف البيئية والاجتماعية والقيمية لمجتمعاتها.

ويعتبر نقل التقنية ملائما اذا تم بناء على الاختيار والانتقاء لما هو مناسب مدعما بقدرات وامكانات التطبيق والتوطين والتحسين. ومتى توفرت هذه المقومات او القدر الاكبر منها، سمي نقلا تقنيا رأسيا، ويسمى نقلا افقيا في حالة عدم توفر هذه المقومات.

لذلك يعتبر النقل ناجحا عندما يتم استيعاب التقنية المنقولة من قبل المؤسسات المحلية وتطبيقها بنفس المستوى من الكفاءة دون الاخلال بالبنيان الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للدولة.

اما دور الشركات عبر الوطنية في نقل التقنية الى المملكة فكان محدودا جدا، واذا حدث نقل، فقد فرضته ظروف العمل في المملكة. ومع ان احد اهداف الاستثمار الاجنبي في المملكة هو الحصول على التقنية المصاحبة وبالرغم من ان بعض العقود تنص على فقرة مرادفة تقريبا، (مثل التدريب وصقل المهارات وغيره) الا ان المردود محدود جدا. وقد اتضحت الصورة للجهات الحكومية المختلفة مما جعلها تبحث عن بدائل لنقل التقنية وبشتى الوسائل، فهي في الحقيقة تؤخذ ولا تعطى. من هذا المنطلق بدأت بعض الجهات في القطاع العام والخاص تخطط للحصول على التقنية بالوسائل المختلفة، مثل التدريب واجبار الشركاء الاجانب على تدريب السعوديين في مصانعهم الاصلية في الدول الأم (كما هو الحال مع سابك)، او طلب السماح لبعض السعوديين للمشاركة في تصاميم بعض المشاريع البسيطة (كما هو الحال مع الهيئة الملكية للجبيل وينبع)، او من خلال عقود الادارة مع الشركات الاجنبية وقد نجح هذا الاسلوب بالنسبة لبعض مؤسسات القطاع الخاص، وربما المشاركة الادارية في اتخاذ القرارات مثل وضع مدراء مشاركين Co-manager من السعوديين، وقد استخدمت هذا الاسلوب الهيئة الملكية للجبيل وينبع، وغيره.

وحيث ان درجة النقل تختلف من مؤسسة او قطاع الى آخر تبعا لطبيعة عمل الشركة عبر الوطنية، فيمكن تصنيف اساليب نقل التقنية الى التالي:

١- <u>استيراد السلع والمعدات</u>

غالبا ما تجسد هذه السلع والالات تقنية معينة يمكن الحصول عليها من خلال فك المعدات مثلا ومعرفة كيفية ترابطها مع بعض. لكن هذه الطريقة ليست من السهولة بمكان ولا يمكن الاستفادة منها الا عند وصول المجتمع الى مستوى علمي وتقني جيد. وبالرغم من كميات السلع والمعدات الضخمة التي استوردتها المملكة خلال السنوات الماضية الا ان الاستفادة منها تقنيا محدودة جدا في الوقت الحالي.

٢- مشاريع تسليم المفتاح

لجأت المملكة لهذا الاسلوب في معظم، ان لم يكن كل، مشاريعها الحكومية وذلك لسهولته وسرعة انجازه. وفي الحقيقة لا يكون هناك اكتساب للتقنية من خلال هذا الاسلوب الا في مرحلة التدريب والادارة وعلى مستوى ضيق. وتتمثل نقطة الضعف هنا في عدم مشاركة العنصر الوطني خلال مراحل اعداد المشروع ووضع التصاميم وتركيب المعدات.

٣- الافلام والمنشورات والمتاحف العلمية والمعارض الدولية وغيرها من وسائل الاعلام

يمكن الاستفادة من هذه الوسائل في نقل الكثير من المعلومات والتقنيات والبرامج. ويتوقع ان يكون لها دور اكبر في المستقبل، اذا احسن استخدامها وقامت بناء على خطط مدروسة.

٤- اتفاقيات التشغيل والادارة والتدريب

تعقد في العادة مثل هذه الاتفاقيات مع بعض الشركات ذات السمعة الطيبة والخبرة الجيدة في مجال معين. وعلى سبيل المثال فقد وقعت اتفاقية ادارة بين المملكة والشركات التي كانت تملك أرامكو، او كما هو الحال بالنسبة للبنوك الاجنبية التي تمت "سعودتها" وغيرها من القطاعات. ومع ان هذا الاسلوب من افضل الاساليب، لكن نجاحه في نقل التقنية يعتمد على كفاءة الاجهزة المتابعة وامكانية وصول الكفاءات الوطنية الى المناصب القيادية.

٥- اتفاقيات استخدام التراخيص وبراءات الاختراع والعلامات التجارية

طبقا لهذا الاسلوب تمنح الشركة او المؤسسة المحلية الحق في استخدام تقنية معينة او اختراع معين لانتاج سلعة ما او تسويقها تحت علامة معينة. وعادة ما تكون هذه العلامة مشهورة مثل بعض انواع المياه الغازية او المطاعم وغيرها. في المقابل تحصل الشركة الاجنبية على نسبة من الارباح او مبلغ سنوي يتفق عليه او غيرها من الشروط.

لا يخلو هذا الاسلوب من العيوب، اذ كثيرا ما تفرض الشركات صاحبة الاختراع او العلامة التجارية بعض القيود على الطرف المستفيد مثل عدم دخول اسواق معينة في دول اخرى حتى لا تنافس منتجاتها او منتجات مستفيد آخر، كما تفرض قيود على توريد الالات وقطع الغيار والمطالبة بتحمل تكاليف الاعلان والدعاية المحلية. كما ان من سلبياتها مصادرة التوجه الى البحث والتطوير وزيادة التبعية التقنية[1].

---

(١) انطونيوس كرم، مرجع سابق، ص: ٣١.

٦- الاستثمار الاجنبي المباشر

غالبا ما تكون الشركات المتعددة الجنسية هي صاحبة الدور الرئيسي في الاستثمار الاجنبي المباشر. وتهدف هذه الشركات مثلها مثل اي مؤسسة اعمال اخرى، الى تعظيم عائداتها من استثماراتها وضمان اسواق مفتوحة لمنتجاتها. لذلك فهي لا تحبذ انتقال التقنية الى الدول المضيفة الا في حدود ضيقة وما تقتضيه الضرورة.

ومن امثلة هذه الشركات في المملكة، شركات النفط خلال العقود الماضية، فبالرغم من مضي اكثر من اربعين عاما على مجيئها الى المنطقة الا ان المهام الفنية والادارية والهندسية المتقدمة اقتصرت على موظفيها الاجانب - الاكثر ولاء - مع افساح المجال للمواطنين في الاعمال الاقل اهمية فقط.

ومن الاشكال الاخرى للاستثمار الاجنبي ما يتم في شكل استثمار مشترك Joint-Venture بين مؤسسة او شركة وطنية اخرى اجنبية. تقدم الشركة الاجنبية الخبرة الفنية والادارية وجزء من راس المال مقابل مساهمة الجانب المحلي بنصيب اكبر من راس المال والموارد الطبيعية وامتيازات اخرى.

وقد لقي هذا الاسلوب قبولا عاما في المملكة، لانه اضافة الى الخبرة الفنية والادارية التي يقدمها الشريك الاجنبي يقوم ايضا بضمان تسويق جزء معين من الناتج في الاسواق الدولية. كما قد يمنح الدولة المضيفة قدرة على التاثير في القرارات المتخذة وتوجيهها بما يخدم مصالحها. الا ان مما يؤخذ على هذا الاسلوب ما يلي:

أ - مبالغة بعض الشركاء الاجانب في تحديد قيم المعدات والالات والاستشارات الفنية والادارية المقدمة.

ب- استغلال الشريك الاجنبي لامكاناته ومعرفته التقنية والادارية في حسم المنازعات مع الطرف المحلي لصالحه.

جـ- عدم الجدية في تدريب الكوادر المحلية.

د - امكانية استغلال بعض المشروعات كمحطة تجارب لاقتناء التقنية وذلك من خلال استخدام طرق جديدة لم يثبت نجاحها عمليا.

ولتلافي مثل هذه العيوب، تعمد الدول النامية بما فيها المملكة على وضع العديد من الشروط والحوافز ضمن العقود مع هذه الشركات[1].

---

(١) محمد وجيه البدوي وآخرون، مرجع سابق، ص: ٦٣.

٧- خدمات المكاتب الاستشارية

تعتبر المكاتب الاستشارية بانواعها ودور التصميم من اهم قنوات نقل التقنية. ولا زالت المملكة تعاني من غياب هذه المؤسسات المحلية. ومما يميز هذه الدور هو قدرتها على تجميع الخبرات والمهارات من مصادرها المختلفة، ومشاركتها الفعالة في نقل التقنية سواء كانت في شكل دراسات اقتصادية او فنية او وضع تصاميم او اعطاء مشورات او المشاركة في اعداد العقود او وضع النظم الادارية وغيرها. ولا شك ان المملكة تفتقر الى وجود مثل هذه المكاتب ومعظم الموجود يدار من قبل مؤسسات وافدة باستثناء الاسم. ومع ذلك وبالرغم من ندرة اعداد مواطني المملكة المنتمين لهذه المؤسسات. الا انه ينبغي تشجيع الموجود منها وتوجيهها لاستقطاب عدد اكبر من المواطنين، لان المهارات والخبرات الحقيقية لا تنمى الا من خلال الممارسة.

ب- انماط الانتاج والاستهلاك

ساعد دخول الشركات عبر الوطنية على اكتساب انماط انتاج افضل، اما نتيجة مشاركة الشركات الاجنبية، او من خلال عقود الادارة، او عبر الدراسات والاستشارات التي تقدم او من خلال التقليد والمحاكاة. وقد ادى اكتساب هذه الاساليب الى زيادة الانتاجية، وترشيد استخدام الموارد والوقت. اما فيما يتعلق بانماط الاستهلاك، فقد كان الاثر في معظمه سلبيا، حيث دخلت انماط استهلاك تعتبر الى حد ما غير لائقة من الناحية الاجتماعية والصحية. مثل انتشار مطاعم الوجبات السريعة وما قد تسببه من تفكك اجتماعي على مستوى الاسرة، وغزو الاسواق بمنتجات غذائية مصبرة ومجمدة ذات قيمة غذائية منخفضة. ايضا انتشار انواع اخرى من السلع عليها تحفظات اقتصادية واجتماعية مثل منتجات التبغ، والزينة وافلام الفديو والسينما وغيرها.

ج- الاثر الثقافي والاجتماعي للشركات

كان للشركات عبر الوطنية دور كبير في ادخال بعض العادات والسلوكيات ذات الاثر على النظام الثقافي والاجتماعي في المملكة. فقد كان لوجود العمالة ذات الثقافة والمعتقدات المختلفة اثره على قيم المجتمع وانماط حياته. فقد انتشرت بعض العادات السيئة غير المرغوبة مثل انتشار الجريمة والانحراف ... ايضا للشركات آثارها السيئة من خلال تاثيرها على انماط الاستهلاك ونوعية السلع المعروضة في الاسواق المحلية، وتاثيرها من خلال التاثير على الهياكل الانتاجية.

د- دور الشركات عبر الوطنية في عملية التنمية: نظرة مستقبلية

يمكن القول بان المملكة قد جمعت حصيلة جيدة من المعرفة والخبرة والتجارب من تعاملها مع الشركات عبر الوطنية. ويمكنها الاستفادة من هذه التجربة في تصحيح مسار التعامل مع هذه الشركات بحيث تستحوذ على اكبر فوائد ممكنة، وتقلل من الاضرار والآثار السلبية.

الا ان النقطة المهمة هي اختلاف الاوضاع الاقتصادية الحاضرة والقادمة عن اوضاع السبعينيات وأوائل الثمانينيات. اهم هذه الاختلافات التالي:

١- انخفاض الانفاق الحكومي الى حد كبير عما كان عليه في السابق، نتيجة انخفاض عائدات النفط. وهذا يعني انخفاض الطلب على المشاريع وانخفاض اعداد الشركات الاجنبية التي يمكن ان تساهم في انجازها وما يستتبع ذلك من مزايا وسلبيات.

٢- نمو الطاقة الاستيعابية لاقتصاد المملكة، نتيجة الاستثمارات الكبيرة في التجهيزات الاساسية، ومن ثم لم تعد تشاهد تلك الاختناقات في الموانئ والطرقات والمستودعات والمساكن وغيرها.

٣- نمو القاعدة التقنية والادارية للمملكة، مما يمكنها من القدرة على الاختيار والتطويع التقني والاداري، والاشراف والمراقبة على تنفيذ المشاريع، وتنظيم وتقنين الاستثمارات واعمال الشركات الاجنبية.

٤- نمو اعداد المتعلمين، واصحاب المهارات من السعوديين، وانتشار بيوت الخبرة المحلية لتحل محل اعداد كبيرة من غير السعوديين.

٥- نمو عدد الشركات الاستثمارية المحلية، ونمو مكتسبات القطاع الخاص فيما يتعلق بأساليب الادارة والتسويق والتعامل الخارجي. وهذا يعطي القطاع فرصة مساومة افضل، ومصادر مختلفة لجلب التقنية والسلع والخدمات.

هذا ويمكن النظر الى الفترة ١٩٧٤-١٩٨٢م على انها فترة غير عادية بالنسبة للمملكة، وان ظروف المملكة الاقتصادية والاجتماعية كانت سببا رئيسيا لمعظم السلبيات التي كانت تمارسها الشركات عبر الوطنية. ان ضمان اقتسام المنافع بين الشركات عبر الوطنية والاطراف المتعاملة معها لا يمكن تحقيقها في ظل عدم تكافؤ الطرفين من حيث الحاجة والامكانات الادارية والتقنية. لذا فمن المتوقع ان يكون للشركات عبر الوطنية العاملة في المملكة في المستقبل، دورا ايجابيا افضل من سابقاتها. فسيكون عددها اقل من السابق، وفرص الاختيار بالنسبة للمملكة افضل من ناحيتين:

١- ازدياد اعداد الشركات التي تبحث عن فرص للعمل والاستثمار مقابل انخفاض الطلب، نتيجة للاوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية.

٢- ارتفاع كفاءة الاجهزة المحلية، الادارية والتقنية والتنظيمية. فقد ادت الظروف السابق ذكرها الى توجيه اهتمام كبير الى تنمية هذه الاجهزة (كماً وكيفاً) لمواجهة النمو المضطرد على هذه الخدمات.

خلاصة وتوصيات

آ - الخلاصة:

١- ترتب على توسع الحكومة السعودية في الانفاق على برامج التنمية خلال عقد السبعينيات واوائل الثمانينيات، ومنح الحوافز والمزايا السخية للشركات الاجنبية وانتهاج نظام الاقتصاد الحر تدفق اعداد كبيرة من الشركات عبر الوطنية للعمل بالمملكة. وقد بلغ عدد الشركات الاجنبية التي تعاقدت معها المملكة خلال الفترة ١٣٩٧-١٤٠٥هـ (١٩٧٧-١٩٨٥م) ٨٠٠ شركة، كما بلغ عدد الشركات ذات راس المال المختلط مع شركاء سعوديين في نهاية عام ١٤٠٥ (١٩٨٥) ١٢٦٩ شركة.

٢- تبنت الحكومة السعودية خلال هذه الفترة عددا من الاجراءات والتدابير لاستقطاب راس المال الاجنبي، واهمها نظام راس المال الاجنبي الذي صدر عام ١٩٧٩م، وذلك لما يصاحب راس المال الاجنبي ممثلا في الشركات عبر الوطنية، من امكانات وقدرات تقنية وادارية وتسويقية تخدم اهداف التنمية المحلية. وقد كان من الحوافز الممنوحة لراس المال الاجنبي، تمتعه بنفس المزايا التي يتمتع بها راس المال الوطني في مجال الصناعة، والاعفاء من الضرائب لمدة عشر سنوات، ومنح قروض ميسرة تصل الى ٥٠ في المائة من اجمالي التمويل اللازم للمشروع.

٣- بلغ اجمالي المشاريع ذات راس المال المشترك التي استفادت من القروض الميسرة لصندوق التنمية الصناعية السعودي حتى نهاية ١٩٨٦م، ٣٠٩ مشاريع. ووصل اجمالي قروضها الى ٥ر٥ بليون ريال. اي ما يعادل نحو ٤٧ بالمائة من اجمالي راس مال المشاريع، ونحو ٣٩ من اجمالي قروض الصندوق لنفس الفترة.

٤- ادى تدفق الشركات الاجنبية الى المملكة (وخاصة شركات المقاولات) باعداد كبيرة، وفي ضوء تواضع القدرات الادارية والفنية المحلية، وعدم دقة بنود العقود، وقصور اساليب المتابعة وتطبيق الانظمة، وجشع كثير من الشركات، الى بروز بعض التجاوزات. منها على سبيل المثال، تجاهل بعض الشركات لقواعد تفضيل المنتجات المحلية وتعمد وضع مواصفات تناسب السلع المصنعة في دولها الاصلية، ولجوؤها الى التعاقد من الباطن مع شركات اقل خبرة، تواطؤها في تكوين مجموعات احتكارية (كارتيلات) عند دخولها في مناقصات حكومية، وعدم جديتها في تدريب الايدي العاملة المحلية ونقل التقنية. وقد ترتب على ذلك صدور عدد من التنظيمات والتوجيهات اللاحقة لمواجهة هذه التجاوزات.

٥- بلغ عدد الشركات الاجنبية التي تعاقدت معها المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٣٩٧-١٤٠٥هـ (١٩٧٧-١٩٨٥م) نحو ٨٠٠ شركة، بلغ نصيب الولايات المتحدة منها ١٤ر٦ بالمائة، والمانيا الغربية ١٢ بالمائة، وبريطانيا ٥ر١١ بالمائة، كما بلغ نصيب الدول الاوروبية مجتمعة نحو ٥٥ بالمائة. وبلغت قيمة العقود خلال الفترة ١٣٩٧-١٤٠١هـ (١٩٧٧-١٩٨١م) نحو ١٦ بليون ريال

سعودي. بلغت حصة الشركات الكورية من هذه العقود نحو ٣٠ بالمائة، والالمانية ١٥ بالمائة والامريكية نحو ١٢ بالمائة. ويأتي في مقدمة الجهات الحكومية المتعاقدة، وزارة الدفاع والطيران (١٥ر٧ بالمائة)، والمؤسسة العامة للموانئ (٩ر٦ بالمائة)، والبرق والبريد والهاتف (٩ر٤ بالمائة). ومن حيث نوع النشاط يمثل قطاع المباني السكنية المرتبة الاولى (١٥ر٥ بالمائة)، يلي ذلك الموانئ (١٢ بالمائة)، ثم الاشغال العسكرية (١١ر٤ بالمائة).

٦- وصل عدد الشركات ذات راس المال المختلط (اجنبي وسعودي) نحو ١٢٦٩ شركة في نهاية عام ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م). بلغ نصيب الشركات الاوروبية المشاركة ٣٤ بالمائة، شركات متعددة الجنسية (٢١ر٦ بالمائة)، الشركات العربية (١٥ر٨ بالمائة) والامريكية (١٤ر٦ بالمائة). هذا وتمثل شركات المقاولات نحو ٧٥ بالمائة من هذا العدد، والباقي (٢٥ بالمائة) شركات استثمارية. وبلغت نسبة شركات الاعمال الانشائية ٣٤ بالمائة، واعمال الصيانة والتدريب ١٤ بالمائة، والكهرباء والميكانيكا ١٣ر٣ بالمائة.

٧- بلغ عدد المصانع التي سجلت بموجب نظام استثمار راس المال الاجنبي ٣٤٤ مصنعا حتى عام ١٤٠٤هـ باجمالي تمويل قدره ٢٩ بليون ريال، يساهم الشركاء الاجانب بنحو (٣٨ بالمائة). تخصص (٣٨ بالمائة) من المصانع في صناعة المنتجات المعدنية والانشائية والهندسية والكهربائية، (٢٤ بالمائة) في الصناعات الكيماوية، (٩ بالمائة) في المواد الغذائية. اما من حيث راس المال، فتأتي الصناعات الكيماوية في المقدمة باجمالي تمويل قدره ١٦ بليون ريال وتبلغ حصة الشركاء الاجانب فيه (٤٨ر٦ بالمائة)، وصناعة منتجات الصيني والفخار ومواد البناء بتحويل قدره ٤ر٢ بليون ريال تبلغ حصة الشركاء الاجانب فيه (٣٨ بالمائة)، وصناعة المنتجات الاساسية بتحويل يبلغ ٣ر٧ بليون ريال، تبلغ حصة الشركاء الاجانب فيه (٥ بالمائة).

٨- ينظر للاستثمار الاجنبي في شكل مشاريع مشتركة (Joint-Venture) على انه الاسلوب الاكثر قبولا بالنسبة للمملكة، لما يساهم به في توفير الخبرات الفنية والادارية وامكانيات التسويق وهو الاسلوب الذي استهدفه نظام استثمار راس المال الاجنبي. كما يعتبر الاسلوب الشائع بالنسبة للمشاريع الكيماوية مشاركة مع سابك، وصناعة تكرير الزيت واستخراج المعادن مع بترومين، وبعض مشاريع القطاع الخاص.

لكن يلاحظ مبالغة هذه الشركات في قيم اصولها الراسمالية والدراسات والاستشارات الفنية وعدم جديتها في تدريب الايدي المحلية ونقل التقنية، اضافة الى عدم التزامها بتسويق الحصص التي التزمت بها في العقود في بعض الاحيان، والتاثير على اسعار وحجم الانتاج.

٩- هناك توجه عام في الصناعة السعودية نحو اعتماد اساليب كثافة راس المال، لمواجهة نقص العمالة المحلية والحد من العمالة الوافدة، ويلاحظ ذلك في مشاريع سابك وبترومين. فقد بلغ عدد العمال في مشاريع سابك حوالي ٧٠٠ عامل (منهم ٤٧ بالمائة سعوديين) مقابل استثمارات راسمالية تقدر بحوالي ٣٨ بليون ريال في نهاية ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م).

١٠- يلاحظ توجه انتاج القطاع الخاص نحو الصناعات الخفيفة، (بدائل الواردات) بموجب اتفاقيات استخدام التراخيص والعلامات التجارية. لكن الفوائد الممكن جنيها بموجب هذه الاتفاقيات محدودة للغاية، سواء كانت تقنية او في مجال التوظيف.

١١- تنص معظم العقود مع شركات الاستثمار الاجنبية وشركات المشاريع على وجوب تدريب الايدي العاملة السعودية، مقابل جزء من قيمة العقد. لكن يبدو ان النتائج كانت غير مشجعة واصبحت هذه الفقرة اداة لزيادة قيمة العقود.

١٢- رغبة في تحسين اداء المرافق الحكومية، لجأت هذه المرافق وبصور مستقلة الى التعاقد مع بعض الشركات الاجنبية للاستفادة من خدمات الحاسب الالي في هذه الاجهزة. كانت النتيجة تكرر وجود هذه الاجهزة في مختلف المرافق وبطاقات انتاجية تفوق حاجة المرافق، مقابل اسعار مبالغ فيها، وقدرات ذاتية محدودة. ترتب على ذلك توقيع عقود متتالية مع هذه الشركات لتشغيل الاجهزة وتدريب الايدي المحلية.

١٣- يلاحظ انه بالرغم من الامكانات التقنية للشركات التي تتعاقد معها المرافق الحكومية، الا ان استفادة هذه المرافق من التقنيات والمهارات المصاحبة شبه معدوم، وهذا يتعارض مع المصلحة الوطنية في المدى الطويل.

١٤- تعتبر خدمات المكاتب الاستشارية ودور التصميم من اهم قنوات نقل التقنية، ومع ان عدد المؤسسات المحلية يزداد مع الايام، الا انه يخشى من ان عددا كبيرا صنها يدار كليا من قبل عناصر وافدة، ومن ثم لا تتحقق الاهداف المرجوة منها.

ب - التوصيات:

١- قد يكون من المناسب الان اعادة صياغة الانظمة والقوانين التي تحكم العلاقة بين الشركات والجهات المتعاقدة في ضوء المعطيات الجديدة للتنمية. كما تصاغ بنود العقود بطريقة واضحة يسهل تفسيرها.

٢- في مجال المشاريع المشتركة ينصح الشركاء المحليين بتكثيف جهودهم في البحث عن اسواق جديدة، واعتماد سياسة التدريب الذاتي وفي الموقع، وإلزام الشركاء بانشاء مراكز بحث وتطوير محلية تشارك فيها كفاءات محلية، واستخدام الحوافز المحلية، ممثلة في القروض وغيرها، كادوات ضغط لتحقيق الاهداف المحلية.

٣- تكمن مخاطر اعتماد سياسة استثمار تتصف بكثافة راس المال في محدودية امكانيات المملكة الذاتية لصيانة وتطوير هذا النوع من راس المال. وقد تصبح هذه الاساليب غير قادرة على المنافسة في عالم يتسم بسرعة التطور التقني. لذلك يجب الاهتمام بايجاد مراكز البحث والتطوير المحلية واخذ هذه الامور بعين الاعتبار عند توقيع اية عقود جديدة.

٤- فيما يتعلق بتوجه القطاع الخاص الى انشاء صناعات خفيفة تعتمد استخدام التراخيص والعلامات التجارية، فانه ينبغي ان يكون هناك اشراف من الجهات المعنية على صياغة بنود مثل هذه العقود، بحيث لا تجحف بحق المنتج المحلي والمصلحة الوطنية. كما ينبغي توجيه المنتجين المحليين نحو السبل المناسبة لنقل التقنية والحد من الاعتماد الكلي على الشركات الاصلية.

٥- فيما يتعلق بنصوص العقود الداعية الى وجوب تدريب الايدي العاملة السعودية فانه ينصح بتلافيها قدر الامكان واعتماد سياسات تدريب مستقلة، تحت اشراف المرافق الحكومية المعنية.

٦- ينصح بأن يكون هناك تنسيق في مجال استخدام الحاسب الآلي للاستفادة من امكانات وتجارب البعض. ويمكن الاستفادة في ذلك بخبرات الجامعات في هذا المجال.

٧- كما ينصح كذلك بأن تنشأ في الوزارات والمرافق الحكومية المعنية مراكز للبحث والتطوير، والمعلومات، تهتم بجمع المعلومات والعمل على نقل المهارات واشراك الكوادر المحلية في بعض المهام.

٨- قد يكون من المفيد لتلافي الشروط الاحتكارية التي تفرضها الشركات الموردة للتقنية تبني فكرة استقطاب الخبراء واصحاب الكفاءات العالية بواسطة مراكز البحث والتطوير ومراكز المعلومات في المؤسسات الحكومية والشركات في المملكة. فالتعاقد مع كفاءات مختلفة من دول مختلفة يحرر الدولة من الضغوط الاحتكارية التي تمارسها بعض الشركات الاجنبية. كما يمكن العمل على استقطاب الكفاءات العربية والاسلامية المهاجرة وذلك من خلال برامج وخطط واضحة ومحددة توفر لهم المناخ الملائم اجتماعيا وماديا، اضافة الى توفير الشعور بالامان والاستقرار.

٩- ينبغي ان يكون الهدف في المدى البعيد هو بناء القدرات التقنية الذاتية. ولتحقيق هذا الهدف، ينصح بأن يكون هناك تركيز على خطة وطنية للعلوم والتقنية، ضمن الخطة الوطنية الخمسية.

قائمة المراجع

١- مركز الامم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية:
الشركات عبر الوطنية في التنمية العالمية - الدراسة الثالثة (الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٣م).

٢- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا:
ملف المراجع المقدم الى الاجتماع الحكومي الاقليمي لبلدان غربي آسيا بشأن مشروع مدونة الامم المتحدة لقواعد سلوك الشركات عبر الوطنية، (١٨-١٩ نوفمبر ١٩٨٥م، بغداد).

٣- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا:
نقل التكنولوجيا الى العالم العربي - تقرير حول انشاء المركز الاقليمي العربي لنقل التكنولوجيا (٢٢ شباط ١٩٧٨).

٤- وزارة التخطيط:
خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥-١٤١٠هـ) للملكة العربية السعودية (الرياض، سنة ١٩٨٥).

٥- وزارة التخطيط:
منجزات خطط التنمية: حقائق وارقام ١٣٩٠-١٤٠٣هـ (الرياض).

٦- المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين):
التقرير السنوي ١٤٠٣/١٤٠٤هـ.

٧- الدار السعودية للخدمات الاستشارية:
دليل الاستثمار الصناعي (الرياض، ١٤٠٤هـ).

٨- صندوق التنمية السعودي:
التقرير السنوي للعام المالي ١٤٠٣/١٤٠٤هـ (وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض).

٩- مؤسسة النقد السعودي:
التقرير السنوي لعام ١٤٠٤هـ (الرياض).

١٠- سعيد سعد مرطان:
«حتمية التعاون الخليجي لانتقاء التقنية الملائمة» بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠٦هـ).

١١- محمد وجدي بدوى وآخرون:
«دراسة أولية عن اساليب التكنولوجيا وعلاقتها بمشاكل التصنيع في دول الخليج العربية» مجلة آفاق اقتصادية، (دولة الامارات العربية المتحدة، العدد الاول، يناير ١٩٨٠م).

١٢- انطونيوس كرم:
العرب امام تحديات التكنولوجيا (عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٣م).

١٣- الغرفة التجارية الصناعية:
«الشركات متعددة الجنسيات، ما لها وما عليها» (ادارة البحوث، الرياض).

14- Endel J. Kolde, International Business Enterprise (Prentice-Hall Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1973).

15- Ministry of Planning, Trade Margins Study: Executive Summary (Riyadh, 1977).

16- Tony Killick, Policy Economics: A Texbook of Applied Economics on Developing Countries (Heineman, London, 1981).

17- Said S. Martan, Domestic Development and the Management of Oil Revenues in the Economy of Saudi Arabia, (Ph.D. Dissertation, University of Nebraska-Lincoln U.S.A., 1980.)